جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية – شعبة تاريخ –

الدعم الإقتصادي العربي للـدول الإفريقية 1950م-1980م

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص : دراسات إفريقية

من إعداد الطالبتين :

- سميرة جعوان
- صورية سمارة

إشراف الأستاذ :

إبــراهيم بتقة

السنة الجامعية :2017م-2018م/ 1439هـ- 1438هـ

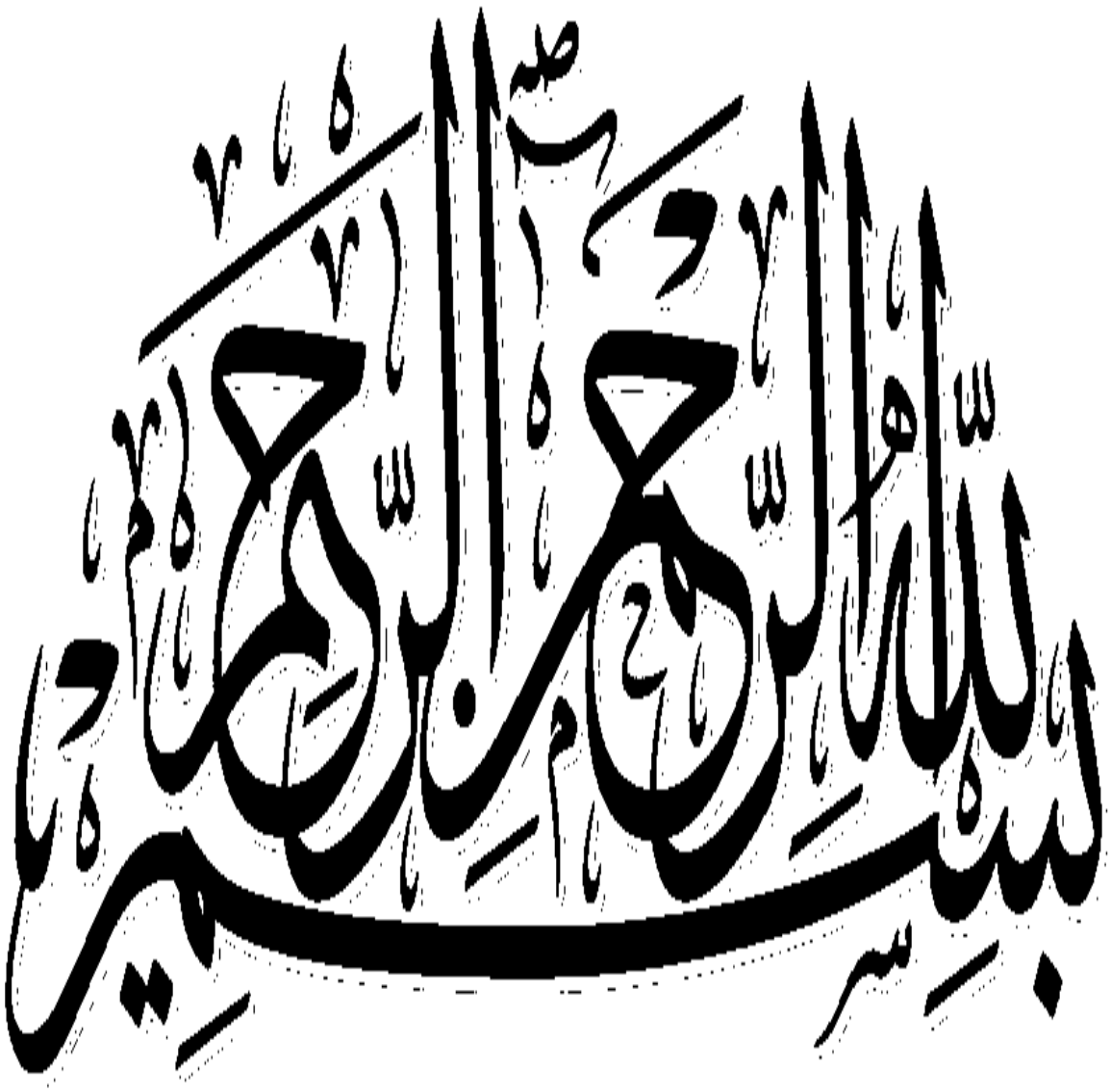
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد المولى عز وجل توفيقه لنا في انجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله

وعظمته، فالحمد لله والشكر لله الواحد الأحد أولا وأخيرا.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم:

" **بتقة إبراهيم**"

على حسن إشرافه وتوجيهاته التي قدمها لنا

كما لا ننسى شكر جميع أساتذتنا في كل مراحل الدراسة

ونشكر الأساتذة اللذين ساهموا ولو بإرشاداتهم في انجاز هذا العمل

وأخيرا نتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

إهـــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أجمل زهرة تحمل في صدرها أجمل معاني الحب، إلى صاحبة العطاء اللامتناهي، إلى سيدة الدنيا أنحني بقدسية لأهدي لها كلمات مذكرتي

إلى حبيبة قلبي التي نطقت بها أول كلمة...*أمي*...

إلى جوهرتي الغالية إلى منج وجودي ونور دربي، إلى أحب الناس إلى...*أبي*...

إلى الزهور التي تفوح بعطرها، إلى أعز الناس ، إلى قلوب إخوتي وأخواتي الأعزاء وذلك كل من: نصيرة، عمر، شريفة،فاطمة،أحمد، رشيدة

إلى زوجة أخي مليكة

إلى كل أبناء أخواتي، إلى الأصدقاء والأحباء داخل وخارج البلد خاصة رفيقة دربي صورية

إلى كل الأهل

إلى كل من أنار دربي بالعلم والمعرفة وكل أساتذة قسم التاريخ خاصة الأستاذ المشرف" بتقة إبراهيم"

وإلى طلبة الدراسات الإفريقية دفعة2018 وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

سميرة

الإهداء:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه ومن ولاه

أهدي ثمرة جهدي إلى التي تكتب لها أجمل الكلمات وتصاغ لها أروع العبارات وعلى أعتاب فضلها تتكسر الأقلام

إلى نبع حناني ووسام فخري أمي الغالية

إلى مصدر شرفي وعزتي إلى من علمني أن النجاح ليس له نهاية أدامك الله تاجا على رأسي وشمعة تنير دربي أبي العزيز

إلى إخوتي وأخواتي: خيرة، مليكة، أمال، خالد، سمير، وإلى فرحة البيت رميساء

إلى أعز صديقاتي: سهيلة، سامية، خليدة، مريم، خيرة

إلى رفيقة دربي في إنجاز هذا العمل سميرة

إلى زملائنا تخصص دراسات إفريقية

وإلى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم

مذكرتي

صورية

مقدمـــة

مقدمـــــة :

تعتبر علاقات العرب بالأفارقة قديمة قدم التاريخ تعود إلى أكثر من ألفي سنة، وربما كانت العلاقة التي ربطت بين إفريقيا وشبه الجزيرة العربية أقدم من ذلك بكثير، وما يعزز هذا الاعتقاد أن إفريقيا ومنطقة شبه الجزيرة العربية كانتا تمثلان رقعة أرضية واحدة حتى انشطرت الأرض وأصبح البحر الأحمر يفصل بين المنطقتين ورغم قيام هذا الحاجز المائي إلا أنه لم يحل دون الاتصال البشري إلى جانب ذلك المنفذ تم التواصل بين المنطقتين عن طريق شبه جزيرة سيناء وعن طريق باب المندب.

إن العلاقات القديمة توثقت وتطورت مع ظهور الإسلام وذلك ابتداء من القرن السابع الميلادي وأدى ذلك إلى دفع العلاقات بين العرب والأفارقة إلى آفاق أرحب، لكن تراجعت بفعل الحركة الاستعمارية التي شهدتها القارة.

في النصف الثاني من القرن العشرين شهدت العلاقات العربية الإفريقية درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من القضايا أهمها مكافحة الاستعمار والتخلص من الاحتلال، إضافة إلى التصدي لمحاولات إسرائيل لاختراق القارة السمراء.

تطورت أكثر من مطلع السبعينات حيث دخلت العلاقات العربية الإفريقية مرحلة جديدة شهدت بناء الأطراف المؤسسية وإنشاء الأجهزة المختلفة لتمتين هذا التعاون والذي تم تقريره خاصة في القمة العربية الإفريقية الأولى 1977م، التي أكدت على الخطوط العريضة للتعاون بين الطرفين وتبلورت في التطلع نحو تحقيق التعاون في المجالات المختلفة.

تكمن أهمية الموضوع في الدور الذي لعبته الدول العربية اتجاه الدول الإفريقية الناشئة والصدى الذي أحدثته ومثلت بذلك منعرجا هاما في تاريخ العرب والأفارقة، خاصة لما كان دعم الدول العربية ومساندتها للبلدان الإفريقية قبل وبعد استقلالها.

كان من أسباب اختيارنا للموضوع :

أ- السبب الموضوعي : بعد الدور الذي قامت به الدول العربية في دعم قضايا التحرر في إفريقيا والمساهمة في الدعم الاقتصادي لهذه الدول أردنا من دراستنا هذه إبراز أهم آليات التعاون بين العرب والأفارقة

ب- السبب الذاتي :

- الرغبة في الإطلاع على الدور الذي قام به العرب في دعم ومساندة الأفارقة.
- الميول الشخصي لمعرفة كل ما يتعلق بوادر التعاون العربي الإفريقي.

حاولنا من خلال دراستنا هذا الموضوع الذي جاء تحت عنوان الدعم الاقتصادي العربي للدول الإفريقية، تسليط الضوء على ما قامت به الدول العربية في دعم الدول الإفريقية في المجال الاقتصادي وعليه طرحنا الإشكالية التالية:

فيما تمثل الدعم الاقتصادي العربي للدول الإفريقية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

- هل كان لقدم العلاقات بين الطرفين دور في إعادة تجديدها؟
- إلى أي مدى كان المصير المشترك سببا في هذا التعاون؟
- ما هي الآليات التي اتبعها العرب في دعم الدول الإفريقية؟
- إلى أي مدى وصل التعاون العربي الإفريقي؟

للإجابة على هذه الإشكالية ومختلف التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي، وهذا من خلال تتبع مسار الأحداث التاريخية حيث أنه لا يمكن دراسة حدث تاريخي معين دون العودة إلى ماضيه من خلال وصف الأحداث وتحليلها.

للإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها والإلمام بالموضوع من كل الجوانب رغم تعدد فروعه وتشبعها لهذا قمنا بتقسيم البحث في هذا الموضوع إلى مدخل للموضوع أربعة فصول.

الفصل التمهيدي تمت عنونته الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية الذي تطرقنا فيه الإشارة إلى العلاقات التي ربطت الدول العربية بالدول الإفريقية قبل وبعد ظهور الإسلام والطرق التي كانت جسر لهذه العلاقات.

والفصل الأول جاء تحت عنوان النضال العربي الإفريقي المشترك وتناولنا فيه أثر العهد الاستعماري على العلاقات العربية الإفريقية ومناضلة العرب وتعاونهم مع الأفارقة لمكافحة الاستعمار والتصدي للاحتلال بالإضافة إلى تحول نظرة الأفارقة اتجاه إسرائيل والوقوف مع العرب.

والفصل الثاني فكان عنوانه آليات التعاون العربي الإفريقي والذي أشرنا فيه إلى دور الجامعة العربية في تعزيز التعاون العربي الإفريقي والمؤسسات العربية الداعمة لدول إفريقيا وكذلك مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول بالقاهرة 1977م.

أما الفصل الثالث و الأخير فجاء تحت عنوان تطور العلاقات العربية الإفريقية وتطرقنا فيه إلى حجم المبادلات التجارية بين الكتلتين العربية والإفريقية وإلى حجم المعونات الإنمائية العربية المقدمة لدول إفريقيا وإلى مستقبل العلاقات العربية الإفريقية.

إعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المراجع والمجلات العلمية ساهمت في إثراء الموضوع ونذكر منها:

- أمين السبر، العرب وإفريقيا.
- سالم حسين عمر البرناوي،إستراتيجية التعاون العربي الإفريقي 1967-1986م.
- سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية الإفريقية.

- محمد طاهر جاسم،التواصل العربي الإفريقي ودور ليبيا في إدامته، مجلة كلية الدعوة الإسلامية.
- عبد المالك عودة، تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي، مجلة المستقبل العربي.
- عبد الحسن زلزلة، محاولة تقييم التعاون العربي الإفريقي وأفاقه، مجلة المستقبل العربي.

واعتمدنا على دراسات سابقة مذكرة ماجستير بعنوان، العلاقات العربية الإفريقية 1961-1977م لمحسن علي عصام الجبوري، و رسالة دكتوراه لمحمد حلمي رجب يحي، بعنوان،الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

الصعوبات التي واجهناها أثناء إنجاز المذكرة :

ولا يخلو أي بحث من صعوبات والتي منها:

- صعوبة الوصول إلى المادة.
- فقر مكتبة الجامعة من الكتب المتخصصة في الموضوع.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات :

شكـــــر	
إهـــــداء	
مقدمـــــة	01
الفصل التمهيدي : الصلات التاريخية بين العرب والأفارقة	
المبحث الأول : جذور العلاقات العربية الإفريقية	06
1- مرحلة التواصل قبل الإسلام	06
2- مرحلة التواصل بعد الإسلام	08
المبحث الثاني : طرق الاتصال	10
1- البحر الأحمر	11
2- جزيرة سنـــاء	11
3- باب المندب	12
4- الصحراء الكبرى	13
5- مصـــــر	13
الفصل الأول : النضال العربي الإفريقي المشترك	
المبحث الأول : العلاقات العربية الإفريقية خلال العهد الاستعماري	17
1- دور الاستعمار في إعاقة مسيرة العلاقات العربية الإفريقية	20
المبحث الثاني : دعم حركات التحرر الإفريقية	21
1: الدعم المصري لحركات التحرر في إفريقيا	21
2: الدعم الجزائري لحركات التحرر الإفريقية	24
المبحث الثالث : تحول الموقف الإفريقي تجاه إسرائيل	28
1- قطع العلاقات الإفريقية الإسرائيلية	28

الفصل الثاني : آليات التعاون العربي الإفريقي	
المبحث الأول : جامعة الدول العربية والتعاون العربي الإفريقي	33
1- نشأتهـا	33
2- دور جامعة الدول العربية في التعاون العربي الإفريقي	33
المبحث الثاني : مؤسسات التعاون العربي الإفريقي	37
أولا : صناديق التنمية الثنائية	37
1- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	38
2-الصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية	39
3-صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية	40
ثانيا : مؤسسات التنمية متعددة الأطراف ذات الوجهة	40
1-المصرف العربي للتنمية الاقتصادية لدول إفريقيا	41
2-الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية	44
3-الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية	46
ثالثا : مؤسسات التنمية متعددة الأطراف ذات الوجهة العالمية	46
1-البنك الإسلامي للتنمية	47
2-صندوق الأوبك للتنمية الدولية	48
المبحث الثالث : المؤتمر العربي الإفريقي 1977م	48
1- انعقاد مؤتمر القمة العربي الإفريقي	49
2- قرارات المؤتمر العربي الإفريقي	50
الفصل الثالث : تطور العلاقات العربية الإفريقية	
المبحث الأول: حجم المبادلات التجارية و الإستثمار العربي في إفريقيا	59
1- المبادلات التجارية	59
2-الاستثمار العربي في إفريقيـا	62

المبحث الثاني: المعونات الإنمائية العربية للدول الإفريقية	65
1- العون العربي الإفريقي	65
2- التقسيم الجغرافي و القطاعي للعون العربي الإفريقي	68
3- إجراءات وشروط العون العربي	70
المبحث الثالث : مستقبل التعاون العربي الإفريقي	71
1- تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي	71
2- أهداف التعـاون	72
3- مستقبل التعـ0ـاون	73
خـاتمـــــة	76
مـــــــلاحق	79
قائمة المراجع	85
فهـرس المحتويات	95

قائمة المختصرات

ط : طبعة

ع : عـدد

مج : مجلـد

ص : صفحة

ملخص :

تناولنا من خلال دراستنا للموضوع الذي جاء تحت عنوان الدعم الاقتصادي العربي للدول الإفريقية من 1950الي 1980 م إن العلاقة بين العرب وإفريقيا قديمة جدا وازدهرت مع ظهور الإسلام لكن تراجعت مع مجيء الاستعمار .

ومع بداية الخمسينيات شهدت درجة عالية من التضامن بين العرب وإفريقيا في مكافحة الاستعمار ومع مطلع السبعينيات توثقت العلاقة وبرز النشاط المؤسساتي بحيث ظهرت العديد من المؤسسات الداعمة لدول إفريقيا باسم الدول العربية لتعزيز هذا التعاون الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر القمة العربي الإفريقي عام 1977م.

كما سعى العرب والأفارقة إلي تطوير تعاونهم، وذلك من خلال المبادلات التجارية وتكثف المعونات العربية للدول الإفريقية لبناء مستقبل اقتصادي متكامل وناجح.

الفصل التمهيدي:

الصلات التاريخية بين العرب والأفارقة

المبحث الأول : جذور العلاقات العربية الإفريقية

المبحث الثاني : طرق الاتصال

الفصل التمهيدي : الصلات التاريخية بين العرب والأفارقة

علاقة العرب بإفريقيا قديمة تمتد جذورها إلى أقدم العصور وقد ساعدت العوامل الجغرافية والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على قيام واستمرار هذه العلاقات.

المبحث الأول : جذور العلاقات العربية الإفريقية

ويمكن تقسيم الصلات العربية الإفريقية إلى مرحلتين، مرحلة التواصل قبل الإسلام ومرحلة التواصل بعد الإسلام.

1- مرحلة التواصل قبل الإسلام:

لا تختلف معظم الكتابات التاريخية حول العمق التاريخي لمراحل التواصل العربي الإفريقي، لا سيما بعد التقنيات الأثرية التي أخذت تتقدم في العديد من البلدان الإفريقية وعليه فإن من أهم عوامل الربط بين الشعوب عموما عاملي الجغرافية والتاريخ بما لهما من ضرورات لا غنى عنها والمعنى بالعامل الجغرافي هو عامل التجاور الذي كان له الدور الواضح في خلق وتلاحم وثيق بين الشعوب العربية والافريقية لا سيما في الأجزاء الشمالية والشرقية من القارة الإفريقية وعلى الرغم من وجود الفاصل الانكساري الذي بموجبه تكون البحر الأحمر كفاصل بين اليابسة بين إفريقيا وآسيا استمر التواصل بين الطرفين العربي والإفريقي[1].

أسفر الجوار الجغرافي عن مجموعة من التفاعلات التاريخية جوهرها الصلات والهجرات البشرية العربية نحو إفريقيا[2].

---

[1] محمد ظاهر جاسم ، "**التواصل العربي الإفريقي ودور ليبيا في إدامته**"، مجلة كلية الدعوة الإسلامية ع18، ليبيا، 2001م، ص27.

[2] عثمان سيد أحمد اسماعيل، "**الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية بغرب إفريقية**"، دراسات إفريقية ع1 ، أبريل 1985م، ص6.

فبعض الدراسات التاريخية تشير إلى أن الفينيقيين في القرن الخامس قبل الميلاد قد أسسوا مستعمرات تجارية على الساحل الغربي لإفريقيا، وهم الذين وصفهم "هيرودوت" بأصحاب التجارة الخرساء أو التجارة الصامتة مع الأفارقة[1].

ومن المؤكد أن العرب كان لهم تأثيرهم الواضح في ساحل شرق إفريقيا، ما يدل على ذلك أن الإغريق والرومان أطلقوا عليه اسم عيزان نسبة إلى إحدى الممالك العربية القديمة وهي مملكة عيزان التي يقال أنها وجدت في منطقة ما من جنوب الجزيرة العربية في فترة سابقة على ظهور الإسلام وانتقل سكانها إلى شرق إفريقيا، لقد كان الانتقال التجاري ينمو ويتسع قبل الإسلام بين الجزيرة العربية وموانئ الساحل الشرقي لإفريقيا، وقد ساعدت العوامل الجغرافية على نشاط حركة الملاحة.[2]

ومما يعزز الاعتقاد بأن العلاقة التي ربطت بين إفريقيا وسكان الجزيرة العربية أقدم بكثير هو أن إفريقيا ومنطقة شبه الجزيرة العربية كانتا تمثلان رقعة أرضية واحدة حتى انشطرت الأرض وأصبح البحر الأحمر يفصل بين المنطقتين عن طريق شبه جزيرة سيناء وعن طريق باب المندب، وتؤكد بعض المصادر التاريخية أن عرب الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية هم أقدم منه وصل إلى ساحل شرق إفريقيا حيث اختلطوا بالسكان المحليين وتزوجوا من نسائهم وأقاموا المراكز التجارية.[3]

لقد تعاونت القبائل الإفريقية مع العرب في التجارة، وشاركوا بازدهارها بنصيب، فكان الرؤساء وزعماء القبائل يأتون إلى المراكز التجارية التي أنشأها العرب على الساحل، ومعهم الدقيق والعاج والذهب حيث يقايضون التجار العرب بما يحملونه مع بضائع أو بالخرز الذي كان العرب يحصلون عليه من الهند، ونشطت تجارة العرب مع شرقي إفريقية وازدهرت وأضحت مراكزهم التجارية التي شيدوها على الساحل الإفريقي تموج بالحركة والحياة وترسو

---

[1] محمد ظاهر جاسم ، مرجع سابق، ص28.

[2] جمال زكريا قاسم، **الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية**، دار الفكر العربي، 1416هـ-1996م ص62.

[3] الفتاح عبد الله عبد السلام، "**التعاون العربي إفريقية**"، دراسات إفريقية،ع4، مارس 1989، ص25.

بمرافئها الأساطيل التجارية العربية، وقد ظل الاتصال التجاري بين الشاطئين ينمو ويتسع خلال تلك القرون، وهاجر كثير من عرب اليمن إلى شرقي إفريقية عقب انهيار سد مأرب سنة 122م، واتسعت منازل العرب هناك وعظم نفوذهم وذلك قبل الإسلام بوقت طويل، واستمر الوضع على ذلك حتى جاء الإسلام.[1]

يتضح لنا أن مرحلة الهجرة والتواصل العربي الإفريقي على هيئة أفراد وجماعات قديمة ولا شك أنها بدأت في عصور ما قبل التاريخ وقد تأثرت بعوامل منها عامل الجوار والاقتصاد وهي التي كونت الأسس المتينة للعلاقات العربية الإفريقية، ويمكن القول أن العرب ارتبطوا في الفترة التي سبقت الإسلام ببلاد الحبشة وشرق إفريقية ارتباطا وثيقا في النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية ويتضح ذلك في الحملات التي يرسلها حكام الحبشة و ملوكها إلى بلاد العرب وأيضا من خلال رحلات التجار العرب البحرية باتجاه البلدان الإفريقية محلة بالرماح والخناجر والزجاج ثم عودتها محملة بالعاج والجلود والرقيق.[2]

كما شهد الساحل الإفريقي الشرقي حركة تجارية نشطة ومؤثرة كان أبطالها القادمون من شبه الجزيرة العربية على الأخص، فقد استطاع هؤلاء أن يبحروا بنفسهم حاملين المواد التي رغب سكان الساحل الإفريقي في الحصول عليها مقابل المواد الثمينة المتوفرة لديهم مثل: الذهب والعاج والحديد وغيرها.[3]

2- مرحلة التواصل بعد الإسلام:

إن العلاقات بين العرب والأفارقة قديمة جداً، فقلد كانت الصلة بين شبه الجزيرة العربية وإفريقية ميسورة عن طريق مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء، وكانت سواحل

---

[1] محمد عبد الله النقيرة، **انتشار الإسلام في شرقي إفريقية ومناهضة الغرب له**، دار المريخ للنشر،الرياض ص29-30.

[2] عبد الله سالم محمد بازينة، **انتشار الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء**، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ص63.

[3] تقي الدين الدوري، خولة شاكر الدجيلي، **تاريخ المسلمين في إفريقية**، هيئة أبو طبي للسياحة والثقافة ط1، 2014م الإمارات العربية المتحدة، ص43.

المحيط الهندي الإفريقية والعربية تمثل نقاط تواصل مهمة بين المنطقتين[1]، وتوثقت تلك العلاقات القديمة وتطورت مع ظهور الإسلام، وذلك ابتداء من القرن السابع الميلادي لقد أمد الإسلام العرب بسياج عقائدي، فقد أدى ظهور الإسلام إلى دفع العلاقات بين العرب والأفارقة إلى آفاق أرحب إلى جانب الصلات التجارية والهجرات البشرية المتتالية والسابقة للإسلام.[2]

إن الهجرة إلى داخل إفريقيا من أهم العوامل وأولها في نشر الإسلام في إفريقيا فكان أول اتصال بين المسلمين وإفريقيا هجرة المسلمين إلى الحبشة.[3]

لقد تبع ظهور الإسلام وانتشاره خارج الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي اندفاع جماعات من العرب من سواحل الجزيرة العربية إلى ساحل شرق إفريقيا لا للتجارة بل للإقامة الدائمة وبدأ هؤلاء يقيمون المدن والإمارات الإسلامية على الساحل وقد صادفوا جماعات من العرب سبقتهم إلى هناك منذ أزمنة بعيدة كما لقوا شعب سواحل أسهمت العناصر الوافدة على الساحل في تكوين سماته.[4]

أصبح التجار المسلمون عبر المراحل المتعددة يمثلون حلقة الوصل بين إفريقيا والدول الإسلامية المجاورة ساعد على ازدياد حركة التجارة وتعميق هذه الصلات لأحداث السياسية التي عوضت بالمجتمع الإسلامي في أعقاب الصراع أو ما يعرف بالفتنة الكبرى حيث زاد عدد المهاجرين المسلمين الفارين من نقمة النظام الأموي، والصراع على السلطة إلى شرق إفريقيا.

---

[1] الفتاح عبد الله عبد السلام، مرجع سابق ص25،26.

[2] عبد الله سالم بازينة، مرجع سابق، ص76.

[3] محمد فاضل علي باري، سعيد ابراهيم كربدية، **المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة**، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، لبنان، ص31.

[4] جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص85.

وفي غرب إفريقيا كانت التجارة نشطة وذات بدايات مبكرة وقد كان دور التجار الشماليين والجنوبيين واسعا للغاية فقد كانت هناك حاصلات في الشمال يحتاجها سكان الجنوب وفي مقدمتها الملح والمنسوجات والحلي كما كانت هناك حاصلات إفريقية يحتاجها سكان الشمال كالذهب والأخشاب والجلود[1]، شهدت إفريقيا تطورا كبيرا خلال المدة ما بين القرن الحادي عشر وحتى القرن الرابع عشر فاستطاعت مع الغرب صنع حضارة عربية إفريقية ومن تأسيس مدن وإمارات ذات إشعاع فكري وثقافي استمدت أصولها من مراكز الإشعاع العربي في بغداد والحجاز والقاهرة، وذلك يسبب الهجرات العديدة التي حدثت إلى مناطق الساحل الشرقي.[2]

ومما زاد من ترابط وتلاقي المنطقتين وتنمية العلاقة بينهما الحقبة الاستعمارية التي عرفتها القارة السمراء، الاستعمار الأوروبي والذي بفضل الاكتشافات العلمية وإيجاد أدوية للوقاية والعلاج من الأمراض المنتشرة في إفريقيا (الملاريا، الحمى الصفراء) تمكن من الاستيطان... فالاستعمار وضع العرب والأفارقة أمام تحد واحد مشترك هو النضال من أجل استرجاع السيادة.[3]

المبحث الثاني : طرق الاتصال

عرف التواصل العربي بإفريقيا جنوب الصحراء العبور على مجموعة من الطرق البحرية والبرية ومن خلالها اتصلت القارة من شمالها إلى جنوبها ومن أهم هذه الطرق نذكر:

[1] عطية مخزوم الفيتوري، **دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء (مرحلة انتشار الإسلام)** ط1، 1998م، منشورات جامعة تونس، بنغازي، ص103.

[2] محمد ظاهر جاسم ، مرجع سابق، ص36.

[3] عزة محمد طاهر، **دراسات تاريخية في العلاقات العربية الإفريقية**، الزاوية، دار شموع الثقافة، 2003م ص35.

1- البحر الأحمر:

البحر الأحمر لم يمثل عقبة في وجه الاتصال بين الشاطئين العربي والإفريقي، وبعد الإسلام أصبح البحر الأحمر يمثل طريقا هاما للحج للمسلمين والأفارقة، وقامت على الشاطئ الإفريقي لهذا البحر موانئ هامة باعتبارها مناطق تجمع الحجاج في طريقهم للأماكن المقدسة بالجزيرة العربية.[1]

وقد عبر العرب البحر الأحمر إلى إفريقيا من جهات كثيرة وكان أيسرها عبور مضيق باب المندب وكانت تلك الموجات العربية قد انتشرت بعد عبورها إلى الحبشة أو داخل القارة، ومع تقدم الزمن ازدادت الصلة ما بين الحبشة والبلاد العربية وقد ازداد تسرب العرب أفراد وقبائل إلى إفريقيا بعد مجيء الإسلام وفي القرن 14م أصبح في بلاد الحبشة وإمارات عربية زاهرة فقد ساهم تدفق العرب من شمال وادي السن وعبر البحر الأحمر من الحجاج إلى بلاد الحبشة إلى إسلام هؤلاء وازدادت العلاقة بين المنطقتين عبر البحر الأحمر بمرور الوقت عن طريق التجارة والحج وطلب العلم.[2]

2- جزيرة سناء:

شهدت إفريقية جنوب الصحراء صلة بالعروبة عبر شبه جزيرة سناء، كان هناك باب آخر للاتصالات العربية، ولكنه باب بحري عن طريق المحيط الهندي وشرقي إفريقيا، وكانت الاتصالات في هذا الاتجاه من الجنوب العربي وشبه جزيرة العرب، حيث تعتبر جزيرة سناء معبر يربط آسيا بإفريقيا، ولم تكن صحراء سناء في أي يوم حائلا من القبائل العربية

[1] عطا الله شوقي الجمل ، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، الرياض، ص11.

[2] محمد بدري فهد **الصلات بين العرب وإفريقيا (الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2016م، ص17.

المنتشرة في شمال إفريقيا، وشبه الجزيرة العربية وستلعب شبه جزيرة سناء دورا هاما كطريق للهجرة القبائل العربية إلى شمال وغرب إفريقيا.[1]

تتمثل أهمية جزيرة سناء في أنها الطريق البري الوحيد بين الشطر العربي الآسيوي والشطر العربي الإفريقي، كما كانت جزيرة سناء قناة لانتقال السكان من الجزيرة العربية إلى القارة الإفريقية، واكتسبت حركة السكان تلك الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية.[2]

وفي إطار ما سبق تعتبر جزيرة سناء طريق تدفقت عبره الهجرات الإسلامية والقبائل العربية إلى شمال ووسط إفريقيا وغيرها باختراق الصحراء الكبرى مروراً بالواحات في المحيط الأطلسي.[3]

3- باب المندب:

كان باب المندب منذ عصور مبكرة بين العرب والأفارقة، تدفقت عبره الموجات الأولى التي شكلت السكان في المنطقة، ولما كانت المصالح التجارية بين شاطئ باب المندب الافريقي والآسيوي أخذ في التطور وقد أدى ذلك إلى تطور العلاقة والمصالح بين الشعوب المطلة عليه والمتمثلة في الروابط السياسية والاجتماعية والحضارية.[4]

وفي نفس السياق عبرت القبائل العربية مضيق باب المندب من اليمن إلى شرق إفريقيا ثم عبرت على طول خطوط العرض حتى استقرت في بلاد اليوروبا غربي نيجيريا

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقية**، عالم المعرفة، أكتوبر 1980م، ص55-56.

[2] عطا الله شوقي الجمل، مرجع سابقن ص12.

[3] أحمد إلياس، **انتشار الإسلام في شرق إفريقيا**، محاضرات الموسم الثقافي الأول 1980م، طرابلس مركز الجهاد، 1989م، ص69.

[4] رأفت غنيمي الشيخ، **الآفرو عربية ككيان سياسي وحضاري (نموذج الدول العمانية شرق إفريقيا في الإسلام في إفريقيا)**، المؤتمر الأول، الكتاب 4، جامعة إفريقيا العالمية، ص250.

وأوغلت جنوبا عن طريق بحر العرب والمحيط الهندي إلى وزنجبار وشواطئ كينيا وتنجانيقا، ووصلت إلى جبال القمر وضفة البحيرات إلى خط سير المياه نهر النيل والكونغو.[1]

4- الصحراء الكبرى:

إذا كانت إفريقيا جنوب الصحراء ظلت مظلمة في القرن 19م في نظر الأوروبيين فلم يكن الحال هكذا بالنسبة لسكان إفريقيا الشمالية أو غرب شبه الجزيرة، فلم يكن هناك بالنسبة للسكان قطعة كاملة بل هناك اختراق لهذه الصحراء في شرقها عن طريق وادي النيل إلى الإقليم السوداني وما وراءه، وكان هناك عبورها إلى ليبيا ومن المغرب الكبير إلى النيجر والسنغال أما تطويقها فقد تم عن طريق اتصالات عرب شبه الجزيرة بالعراب الإفريقي والساحل الشرقي لإفريقيا فضلا عن دورانها حول المغرب.[2]

وفي هذا السياق يمكن القول أن الصحراء لم تشكل عقبة أو مانعا يحول دون حركة الاتصال بين إفريقيا والعرب ولا تزال عامل وحبل ولم تكن عائقا فالصحراء غرب ليبيا بجنوب القارة كذلك الأراضي الصحراوية التي تمتد على جانبي النيل سواء الشرق أو الغرب.[3]

ولقد ارتأ الأفارقة سواء أولئك القاطنين في جنوب الصحراء وفي شمال قارتهم في سهولة ويسر ولم تقف الصحراء الكبرى عائقا دون خلق الروابط والصلات المتعددة التي ساعدت في تطور العلاقات وتقويتها بين مناطق المغرب العربي ومناطق ما وراء الصحراء.[4]

---

[1] عبد الله سالم محمد بازينة، مرجع سابق، ص60.

[2] محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص60.

[3] عطية مخزوم الفيتوري، "**فرنسا ومشكلة الحدود الليبية**"، مجلة البحوث التاريخية، ع2، يوليو 1989م، مركز الجهاد، طرابلس، ص129.

[4] عطية مخزوم الفيتوري، دراسات في تاريخ شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص137.

5- مصـــــــر:

إذا كانت مصر قامت بدور مهم في التجارة العالمية فمن البديهي أن تكون صلتها بافريقيا القارة الأم من أقدم الصلات والدليل على هدا أن علماء الآثار عثروا في مقابر عصر ما قبل التاريخ على مواد لا توجد في مصر مثل الأزورد وحجر الأوريسديان والعاج، مما ثبت وجود تجارة مع إفريقيا في ذلك العصر المبكر ونشطت علاقة مصر التجارية في ظل الإسلام مع النوية والسودان والأوساط إفريقيا فضلا عن علاقاتها مع الحبشة والصومال.[1]

ومن مصر انطلق المسلمون في اتجاهين:

أ- اتجاه جنوبي: إلى بلاد النوية والسودان وادي النيل وإلى الجنوب الشرقي إلى إرتيريا.
ب- اتجاه غربي: اتجه في طريق ساحلي إلى الرقة وطرابلس والمغرب.

كما أثرت مصر في انتشار الإسلام والثقافة العربية في سودان وادي النيل وشرق إفريقيا.[2]

وقد أدت أقدم الأدوار من أيام قدماء المصريون الذين وصلوا إلى نبت وهي الصومال حاليا، حتى وصلوا إل ملتقى النيل الأزرق، الخرطوم حاليا.[3]

ويعتبر المصريون الدماء أول الذين اتصلوا بشرق إفريقيا واعتبروها ذلك الوقت جزء من بلاد النوية والأرجح أنهم وصلوا إلى هذه المناطق عن طريقين إلى الشاطئ الصومالي

---

[1] عثمان شوقي عبد القوى ،**التجارة بين مصر وإفريقيا في عصر سلاطين المماليك، 1817م**، المجلس الأعلى للقاهرة، 2006م، ص22.

[2] عطا الله الجمل شوقي، مرجع سابق، ص12.

[3] أمين هويدي، **العرب وإفريقيا وقضايا الأمن المشتركة**، في كتاب العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1987م، بيروت، لبنان، ص585.

بحثا عن التوابل والبخور والعاج والذهب وهذه المنتجات التي كانت تشتهر بها بلاد القرن الإفريقي في ذلك الوقت.[1]

وفي ما سبق يمكن القول أن مصر من أول الأقطار تتمة للعقيدة الإسلامية والثقافة العربية، ومنها تسربت كثير من المؤثرات العربية للكيان الإفريقي، وكان صلاتها التجارية الواسعة بالأقطار الإفريقية أثر كبير في دعم تلك العلاقات وفي العصر الحديث امتد الكيان المصري العربي عبر السودان إلى البحيرات الاستوائية.[2]

نستنتج أن العلاقات العربية الإفريقية قديمة قدم الزمان ، واستمدت جذورها وأصولها من التاريخ القديم ، وتمثلت هذه الروابط من الناحية الثقافية والاجتماعية وخاصة التجارية التي كانت عبر قرون طويلة وكانت بمثابة عامل قوي في الربط العرب وإفريقيا.

[1] عطية مخزوم الفيتوري، مرجع سابق، ص66.

[2] يوسف فضل حسن، **الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية**، في كتاب العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص37.

الفصل الأول :

الدعم العربي للنضال الإفريقي

المبحث الأول : العلاقات العربية الإفريقية خلال العهد الاستعماري

المبحث الثاني : دعم حركات التحرر الإفريقية

المبحث الثالث : تحول الموقف الإفريقي تجاه إسرائيل

الفصل الأول : الدعم العربي للنضال الافريقي

إذا كانت المرحلة السابقة على العهد الاستعماري قد اتسمت بازدهار العلاقات العربية الإفريقية، فإن القارة السمراء دخلت منذ السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر الميلادي مرحلة جديدة، ارتبطت بنجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء صالح والسيطرة على السواحل الإفريقية ومن ثمة تنافس حاد بين الدول الأوروبية بلدان العالم والبلدان الإفريقية، تركت هذه السيطرة آثار سلبية في مجال العلاقات العربية الإفريقية وسنعرض في هذا الفصل دور الاستعمار الأوروبي في تحطيم الروابط بين العرب وإفريقيا ثم نتناول الدعم العربي لحركات الحرير الإفريقية وبعدها سنعرض تحول الموقف الإفريقي تجاه إسرائيل.

المبحث الأول : العلاقات العربية الإفريقية خلال العهد الاستعماري

1- دور الاستعمار في إعاقة مسيرة العلاقات العربية الإفريقية:

وصل البرتغاليون إلى سواحل إفريقيا الشرقية وهم في طريقهم إلى الهند ووجدوا أن تجارة الهند والشرق الأقصى هناك كانت في أيدي العرب والمسلمين، فسعوا إلى أن يحلوا بدلا من التجار العرب[1]، وبذلك بدأ العصر الاستعماري المظلم الذي عانى منه العرب والأفارقة على السواء وبدأ عصر الركود الاقتصادي الكبير نتيجة لحرمان العرب والأفارقة من أبناء الساحل الشرقي من السيطرة على طريق تجارة الشرق.[2]

نتج عن السيطرة الاستعمارية آثار سلبية في مجال العلاقات العربية الإفريقية بطريقة مباشرة وغير مباشرة يمكن رصد هذه الآثار فيما يلي:

- ضعف منطقة حوض البحر المتوسط وتحول مركز الثقل الحضاري والاقتصادي إلى المحيط الأطلسي واستمر هذا الوضع حتى القرن التاسع عشر وفي إفريقيا وقع صدام

[1] جلال يحي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999م، ص138.

[2] صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، عالم المعرفة، يناير 1982م، ص35.

عنيف بين البرتغاليين والمراكز التجارية والمدن والإمارات التي أسسها العرب وخاض العرب والأفارقة كفاحا مشتركا لتحرير تلك الشواطئ في منطقة شرق إفريقيا بعد تعرضهم للعنف والقسوة من طرف البرتغاليين.[1]

وبعد أن انفردت أوروبا بالقارة كانت الهيئات التبشيرية والإدارة الاستعمارية توحي دائما للإفريقيين بأن العرب هم أرباب النفاسة وهم تجار الرقيق، ففي منطقة الكونغو وقع قتال بين الاستعمار البلجيكي والمعارضين له من العرب حيث أراد ليو بولد الثاني القضاء على العرب في الكونغو فلجأ إلى تشويه صورة العرب على أساس أنهم تجار رقيق مما أدى إلى انتهاء الوجود العربي.[2]

عملت القوى الاستعمارية البريطانية والألمانية على تفكيك سلطنة زنجبار العربية عندما احتدم التنافس البريطاني الألماني على شرق إفريقيا والذي انتهى بفرض الحماية البريطانية على السلطة وبعد انتهاء الحماية البريطانية قامت جمهورية تنزانيا من تنجانيقا وبقايا زنجبار العربية.[3]

عمل الاستعمار على تحجيم الامتداد المصري بحيث فقدت مصر المملوكية وبلاد الشرق العربي مورداً هاماً من مواردها الاقتصادية فقد فرضت البرتغال حصارا بحريا على البحار العربية الداخلية وكانت مصر بالذات قد تأثرت بهذا الحصار[4].

حاول الاستعمار الإيطالي وقف المد العربي الإسلامي إلى داخل القارة الإفريقية إذ تمكنت إيطاليا من مناطق كانت جزءا من رقعة إسلامية يمثلها المصريون أو العثمانيون أو العمانيون، سد الإيطاليون باستعمارهم لمناطق شرق إفريقيا المنافذ التي كان يستخدمها

[1] جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص94.

[2] محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص76.

[3] جلال يحي، مرجع سابق، ص405.

[4] عطا الله الجمل شوقي، مرجع سابق، ص61.

التجار الذين كانوا يتوغلون داخل القارة، كما قضت إيطاليا في طرابلس على تجارة القوافل الليبية إلى القارة الإفريقية.[1]

حاولت فرنسا الاستعمارية في شمال إفريقيا تحطيم مراكز الثقافة الإسلامية وركزت على التعليم، وسعت لدمج شمال إفريقيا في المجال الحضاري الأوروبي المسيحي، محاولة إقامة حواجز أمام بلدان الشرق الأدنى وقطع كل صلة مع المراكز التعليمية العربية الإسلامية، وتعليم اللغة الفرنسية ونشر المدارس التبشيرية معتمدين على الأعمال الاجتماعية للتنصير. [2]

وبذلك فإن الاستعمار على اختلاف أشكاله ومصادره حاول إضعاف الروابط العربية الإفريقية ومس الروابط الإفريقية العربية ومعالم تاريخ العرب في إفريقيا، لكنه في الوقت ذاته عزل من شعور الوطن العربي والقارة الإفريقية بأنهما يواجهان مصيرا مشتركا وتهديدا واحدا مما كان له الأثر في تدعيم العلاقات العربية الإفريقية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حيث بدأت رياح التغيير في المنطقتين العربية والإفريقية وبدأت موجة الوعي الوطني والقومي تنتشر بين صفوف العرب والأفارقة، وبذلك دخلت العلاقات العربية الإفريقية مرحلة جديدة.[3]

---

[1] محمد علي القوزي، في **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 2006م، ص25-26.

[2] حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟**،،ط1، مكتبة مدبولي، مصر، 2008م، ص15.

[3] نفسه ص 16.

المبحث الثاني : دعم حركات التحرر الإفريقية

1- الدعم المصري لحركات التحرر في إفريقيا

جاءت الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر[1] لتكون البداية في التحول العظيم وقوته الدافعة في مطلع الخمسينيات بعد أن استطاع عبد الناصر تحرير الإدارة المصرية من السيطرة الاستعمارية ويجعل من مصر أرقى قاعدة للثورة الإفريقية.[2]

وفي نفس السياق فإن الثورة المصرية كانت معلما مهما ونقطة تحول في تاريخ العلاقات العربية الإفريقية، وذلك من خلال صلاتها الوثيقة مع حركات التحرر الإفريقية.[3]

لم تكتف ثورة يوليو بأن تقدم النموذج والمثل لما يكن تحقيقه في المقاومة المسلحة، ولكنها بدأت بتقديم المساعدات الفعالة لحركات التحرر وفتحت القاهرة أبوابها لتكون القاعدة الأساسية لحركات التحرر الإفريقية.[4]

وقد حرصت ثورة 23 يوليو 1952م على دعم القارة ومساندتها في الحصول على استقلالها، والاعتراف بها، بادرت مصر بإرسال السفراء والقناصل المحلفين الدبلوماسيين، وقامت بفتح قنوات الاتصال مع زعماء الدول لتبادل المعلومات والاتجاهات السياسية معها، فلم تبخل الثورة يتقدمهم المال والسلاح للدول الإفريقية في يتم تحقيق استقلالها[5].

---

[1] **جمال عبد الناصر**: ولد بالإسكندرية، وهو من أصول صعيدية، وتحديدا من قرية "بني نر" بمحافظة "أسيوط" وينتمي لأسرة مصرية متوسطة، حصل على شهادة الثانوية في مدرسة النهضة بالقاهرة 1937م، وتخرج من الكلية الحربية عام 1938م، اكتسب خبرات عسكرية وسياسية طويلة، توفي 28 سبتمبر 1970م، للمزيد انظر **إفريقيا قارتنا**، العدد 6، يوليو 2013م، ص1، ص4.

[2] مجدي حماد، **العلاقات العربية الإفريقية**، في العرب وافريقيا، مرجع سابق، ص199.

[3] محمد عمر بشير، **دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الإفريقية**، في العرب وافريقيا، مرجع سابق، ص354.

[4] محمد فايق، **عبد الناصر والثورة الإفريقية**، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984م، ص106.

[5] فاطمة قارة، "**انعكاسات ثورة جويلية عام 1952 في مصر على قضايا التحرر الإفريقية**"، مجلة الدارسات الإفريقية، السنة الأولى، ع1، ماي 2014م، ص183

أ- الدعم العسكري:

أما في مجال المساعدات العسكرية كانت مصر من أول الدول في العالم فتحت أبوابها لتدريب جنود حركا التحرر عسكريا، وذلك في كل من روديسيا، الموزمبيق، جنوب إفريقيا وكان التدريب يتم في مدرسة الصاعد الثانية للقوات المسلحة.[1]

ومن ناحية السلاح فقد كان مكتب الشؤون الإفريقية قد تسلم مخازن السلاح الذي كان يستخدم ضد القاعدة البريطانية، وبعد تسليح الجيش المصري بأسلحة روسية اصبح لدى مصر فائض كبير من الأسلحة الانجليزية القديمة، كانت مناسبة لتسليح حركات التحرر حتى لا يعرف مصدرها الاستعمار وهي في أيدي الإفريقيين.[2]

كما قدمت مصر بإمكانياتها المادية إلى حركات التحرير واستقبلت اللاجئين من رجالها في تبلور إنشاء الرابطة الإفريقية بالقاهرة 1957م، وقامت مصر بدعم هذه الحركات ماديا وتدريبيا وتعليما حيث انشئت لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية 1963م، وراعت هذه اللجنة العامل العسكري والسياسي حول نشاط مصر في هذه النخبة ماديا وتنظيميا ومساهمة مصر في صندوق النخبة حيث قامت بتسديد حقها منذ عام 1963-1964-1965م، وكان المجموع الكلي للمساهمات 849.000 جنيه.[3]

وفرت مصر للدول الإفريقية الدعم المادي لشراء الأسلحة والمؤونة اللازمة بالإضافة إلى ذلك شراء حاجيات لعائلات الشهداء والمجاهدين وقد شكلت لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا

---

[1] أحمد يوسف الفرعي، **ثورة 23 يوليو وتصفية الاستعمار في إفريقيا**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو 1918م، ص20.

[2] محمد فايق ، **ثورة 23يوليو وافريقيا** ،ندوة العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي، دار المنظومة، لبنان، 2016م. ص106 .

[3] أحمد يوسف الفرعي، مرجع سابق، ص183.

بهدف جمع المعونات التي تقدمها الدول الإفريقية لحركات التحرر وإدارة الصندوق الخاص بذلك.[1]

ب- الدعم السياسي:

لم تقتصر المساعدات المصرية لحركات التحرر على النواحي العسكرية فقط،بل تعدتها إلى مجالات كثيرة، ففي مجال العمل الدبلوماسي، تبنت مصر قضايا التحرر وتصفية الاستعمار وتقرير المصير في الأمم المتحدة إلى أن استقلت غانا وغينيا ومالي.[2]

وفي إطار ذلك قامت مصر باستقبال حركات التحرر الإفريقية من كل أنحاء القارة وتشجيعهم على فتح مكاتب سياسية في القاهرة وساعدتهم على الاتصال بالعالم الخارجي مستعينين بمكانة مصر الدولية.[3]

كما شهدت مرحلة 1952-1959م إنشاء أجهزة تهتم بالقضايا الافريقية في مصلحة الاستعلامات المصرية وإنشاء مكتب الشؤون الافريقية الذي اتخذ القاهرة مقراً له، كما تمثل الدعم السياسي المصري من خلال المؤتمرات الآسيوية والافريقية ومن أهم هذه المؤتمرات:

- مؤتمر باندونغ 18-24 أفريل 1955م: ترجع أهمية هذا المؤتمر باعتباره القمة في مسيرة التضامن الافريقي والآسيوي، وتعتبر مصر عضو مؤسسا في الحركة الأفروآسيوية منذ انعقاد مؤتمر الدول الافريقية والآسيوية.

- مؤتمر الشعوب الإفريقية في أكرا: 5-13 ديسمبر 1958م: عقد هذا المؤتمر في أكرا عاصمة غانا، وقد أعلن تأييده الكامل لكل المكافحين في سبيل حريتهم وأنكر صورة التفرقة العنصرية.

---

[1] قارة فاطمة، مرجع سابق، ص183.

[2] محمد فايق، **عبد الناصر والثورة الإفريقية**، مرجع سابق، ص61.

[3] محمد فائق، **آفاق العلاقات العربية الإفريقية**، في العرب والدائرة الإفريقية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م، بيروت، ص248.

- مؤتمر القمة الإفريقي في أديس أبابا: 21-25 ماي 1963م: اكتسب هذا المؤتمر أهمية خاصة لما صدر عن إعلان مشترك لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق التضامن بين بلدان القارة في سبيل تحرير باقي الدول الإفريقية.

- المؤتمر الثالث لشعوب إفريقيا: عقد هذا المؤتمر في القاهرة 25-31 مارس 1961م وقد حضره أكثر من مائتي ممثل إفريقي يمثلون 35 دولة إفريقية وافتتح المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر.[1]

كما لعبت مصر دوراً ريادياً في توجيه اهتمامات جامعة الدول العربية نحو الاهتمام بالقضايا والشؤون الإفريقية فأصدر مجلس الجامعة قراراً عام 1957م يدعو بحكم العلاقات العربية الإفريقية، كذلك اتخذ أكثر من قرار حول معارضة السياسة التفرقة العنصرية وتعزيز التعاون مع الدول الآسيوية والإفريقية وأكد الملوك والرؤساء العرب في بيان أصدروه في قمة الإسكندرية 1964م إلى أن التعاون العربي الإفريقي قاعدة سياسة العربية وأعلن تأييده للشعوب الإفريقية.

ج- الدعم المصري الإعلامي لحركات التحرر الإفريقية:

اهتم الرئيس جمال عبد الناصر منذ بداية الثورة بإنشاء جهاز إعلامي قوي وخاصة الإذاعة التي استطاعت الثورة المصرية من خلالها الاتصال بالشعوب الخاضعة للاستعمار.[2]

وفي هذا السياق وجهت مصر في البداية إذاعة "صوت إفريقيا" على غرار صوت العرب وكان ذلك باللغة السواحلية موجها إلى كينيا وشرق إفريقيا، كما وجهت إذاعات باللغات الإفريقية المحلية إلى كل أجزاء القارة المحتلة، وأعطت لهذه الحركات الفرصة والإمكانيات لمخاطبة شعوبها من خلال هذه الإذاعات.

---

[1] فاطمة قارة، مرجع سابق، ص176، ص183.

[2] ناصيف حتي، **العرب والأفارقة في عالم متغير**، في العرب وافريقيا،مرجع سابق، ص815.

وعليه فإن مصر استطاعت بهذا التوجه الإعلامي الإفريقي أن تنقل الاحساس بأن مصر هي جزء من القارة الإفريقية.[1]

وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن الدعم الإعلامي يأتي في مقدمة الوسائل التي ساهمت في دعم حركات التحرر وذلك من خلال عدة وسائل من بينها:

أ- **الجرائد:** برز دور الصحافة المصرية في مساندة المناضلين الأفارقة والتعريف بقضاياهم.

ب-**مكاتب الإعلام المصري:** وهي مكاتب تابعة للهيئة العامة لاستعلامات وهي بمثابة قنوات اتصال مع وسائل الإعلام في أهم العواصم الإفريقية.

ج- **التلفزيون:** كان وسيلة لتبادل البرامج مع الدول الإفريقية المحتلة.

د- **الإذاعة:** حيث تبنت إرسالها بـ 33 لغة.[2]

2- الدعم الجزائري لحركات التحرر الإفريقيـــة

تطورت العلاقات العربية الإفريقية في الخمسينيات وبعد حصول الدول العربية على استقلالها، شهدت هذه المرحلة درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من القضايا من أهمها مكافحة الاستعمار والتخلص من الاحتلال والدعم السياسي والاقتصادي الذي قدمته الدول العربية لحركات التحرير في إفريقيا وخاصة الجزائر.[3]

---

[1] محمد محمد فايق، **ثورة 23 يوليو وإفريقيا**، مرجع سابق، ص108-109.

[2] فاطمة قارة، مرجع سابق، ص182.

[3] أحمد مبارك، **العلاقات العربية الإفريقية**، في كتاب العرب والدائرة الإفريقية، مرجع سابق ،ص46.

أ-الدعم العسكري :

ثورة أول نوفمبر 1954م تعتبر من الأحداث العالمية الكبرى في التاريخ المعاصر انعكست آثارها الإيجابية على معظم شعوب العالم وخاصة في إفريقيا وأصبحت تمثل تجربة رائدة في الكفاح الوطني ضد الاستعمار.

أما بعد استعادت سيادتها أصبحت الجزائر مركزاً لضرب القوى الاستعمارية في القارة الإفريقية ومركزاً لتدريب الثوار الأفارقة من أقطار متعددة كأنغولا والموزمبيق وغينيا وقدمت مساعدات مادية ومعنوية عن طريق تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، كما اعتبرت الجزائر تحرير إفريقيا مرتبط بالتحرير العربي فباتت الجزائر مكة الثوار.[1]

ولقى العديد من المقابلين الأفارقة التدريب العسكري بالجزائر، حيث قدم من مختلف المستعمرات الإفريقية لتقدم لهم مختلف أنواع التدريب العسكري مثل: أكاديمية شرشال، كما قال أحمد بن بلة: "بأن ألف مقاتل إفريقي سيستفيدون من التدريب العسكري في الجزائر بإقامة معسكرات تدريب في المستعمرات البرتغالية لا سيما في أنغولا والموزمبيق"[2]

كما لعبت دوراً ريادياً في تحرير مستعمرات البرتغالية حيث تلقى العديد من الزعماء والمقاتلين تدريباً عسكرياً بما فيهم مقاتلين من الرأس الأخضر وأنغولا والموزمبيق،...[3]

وفي نفس السياق حظيت الحركة الوطنية في زيمبابوي بدعم عسكري من الجزائر التي أخذت على عاتقها، تدريب مقاتليها إلى جانب إرسال خبراء في الميدان، كما قدمت الجزائر مبالغ مالية للجنة المكلفة بتصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت من

---

[1] سالم محمد كنتي، "**التعاون السياسي بين الدول العربية والدول الإفريقية**"، الحوار المتمدن، ع21،29، 18 فيفري 2010م، ص31.

[2] صلاح لطرش، فوزية بوهرار، "**دور الجزائر في دعم قضايا التحرر في إفريقيا 1945-1994، (أنغولا، جنوب إفريقيا نموذجين)**"، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017م، ص99.

[3] منصف بكاي، "**دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها**"، مجلة الدراسات الافريقية ،مرجع سابق، ص110.

بين مؤسسيها كما حظيت القضية الروديسية (زمبابوي اليوم)ن يدعم من الجزائر التي قامت بتدريب المقاتلين الزمبابويين في الجزائر علاوة على إرسال خبرات عسكرية في الميدان.[1]

كما أن الزعيم مانديلا تلقى تدريساً عسكريا بالجزائر، فلما وصل نيلسون مانديلا إلى الحدود الجزائرية استقبل من قبل الدكتور مصطفاوي شوقي رئيس البعثة الجزائرية في المغرب الذي شرح له بحكمة أن المحاربين الفدائيين يحتاجون إلى قاعدة عسكرية قوية خارج البلاد ومكاتب في الخارج لتعبئة الدعم الديبلوماسي الدولي وأن الجزائر مستعدة لتدريب الإفريقيين بعد أن يتم الاستقلال.[2]

ب-الدعم السياسي :

إن الجزائر غداة استقلالها بادرت إلى تفعيل سياستها الخارجية خاصة في القارة السمراء حيث صرح الرئيس أحمد بن بلة[3] بقوله: "أنه يريد جعل إفريقيا النجم القطبي للسياسة الخارجية، قال أن تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية بمثابة أول نوفمبر للقارة الإفريقية"، كما دعا إلى الاتحاد ومكافحة الاستعمار وآفاق بن بلة في خطاب القاهرة في أديس بابا حيث دعا إلى التضحية والاتحاد من أجل استكمال تحرير القارة الإفريقية، ودعا إلى تشكيل قوة عسكرية مشتركة تدعمها الجزائر 10 آلاف متطوع، وقامت الجزائر بفتح مكاتب تخدم حركات التحرر الوطنية في المستعمرات البرتغالية منها الحزب الإفريقي من أجل استقلال

---

[1] منصف بكاي، "**دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير افريقيا ومقومات دبلومسياتها**"، مجلة الدراسات الافريقية مرجع سابق،ص110.

[2] هشام مزروجي، "**نيلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا 1918م**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث 2014-2015م، ص59.

[3] **أحمد بن بلة:** رئيس جزائري ولد بمغنية، تلقى تعليمه الابتدائي الثانوي في تلمسان مناضلا في حزب الشعب منذ شبابه، جند في الجيش الفرنسي اشتهر بعلمه المنظم في الحركة الوطنية، للمزيد انظر علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية، 2004م، ص57.

غينيا والرأس الأخضر، وجبهة الموزمبيق والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، وتعد 1965م بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الديبلوماسية.[1]

وفي نفس السياق كلفت الجزائر من طرف منظمة الوحدة الإفريقية للدفاع عن مواقف القضية الروديسية، ومساعدة ناميبيا للتخلص من نظام جنوب إفريقيا العنصري، كما وقفت الجزائر إلى جانب هذا الجزء من القارة في المحافل الدولية لا سيما محكمة العدل الدولية التي أعطت رأيا استشاريا حول قضية ناميبيا، كما حظيت جنوب إفريقيا بدعم كبير من قبل الجزائر وديبلوماسيتها التي أولت اهتماما كبيرا لمسألة تدعيم الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا المحتلة بالمؤتمر الإفريقي AVC.[2]

كما خصصت الجزائر قسم خاص يهتم بالتنسيق مع حركات التحرر الإفريقية التابعة لجبهة التحرير الوطنية حيث سعد العديد من قادة حركات التحرر بعرض مؤتمرات صحفية أو الإدلاء بالتصريحات.[3]

وقامت الجزائر بفتح مكتب للحركة الوطنية الانغولية التي مثلتها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر بعد استقلالها امتنعت عن إقامة علاقة ديبلوماسية مع النظام الديكتاتوري، كما كان

ت الإذاعة الجزائرية في خدمة المعارضة وشرح أهداف الشعب وحقه في تقرير المصير.[4]

---

[1] صباح بن لطرش، فوزية بوهرار، مرجع سابق، ص ص101-40.

[2] منصف بكاي،" **دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها**" ،مجلة الدراسات الافريقية،مرجع سابق، ص119.

[3] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، ط1، دار الأمة للنشر، 2017م، ص87.

[4] عبد الله المنقلاتي، دحمان تواتي، **البعد الإفريقي للثورة ودور الجزائر في تحرير إفريقيا**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص65.

المبحث الثالث : تحول الموقف الإفريقي تجاه إسرائيل

1- قطع العلاقات الإفريقية الإسرائيلية :

اتسمت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بخطاها التصاعدي حتى عام 1967م حين شنت إسرائيل عدوانها على البلدان العربية ما أدى إلى جمود العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا[1] بدأت الأقطار الإفريقية بعد العدوان الإسرائيلي في عام 1964م تعبد النظر بهذه العلاقات وخصوصا أن هذا العدوات أثبت خطورة هذا الكيان وما يمثله من مصدر تهديد وتوسع، كما كشفت طبيعة الدور الإسرائيلي الخطير في إفريقيا خاصة أنغولا وموزمبيق وتعاونه الخطير مع الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا من أجل مواجهة حركات التحرر الإفريقية.[2]

إن حرب الأيام الستة عام 1967م[3] بين العرب وإسرائيل لم تغير فقط من الخريطة الجغرافية للمنطقة لصالح الدولة العبرية وإنما أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في محركات الأفارقة إزاء حقيقة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، قمع ظهور منظمة التحرير الوطني ونظرا لانشغال الأفارقة بنضالهم ضد التفرقة العنصرية في الجنوب الإفريقي فقد تمت المشابهة بين نضالهم ونضال الفلسطينيين ضد إسرائيل.[4]

شهدت فترة ما بين حرب 1967 و1973م بدء الصحوة الإفريقية بقيام منظمة الوحدة الإفريقية وتبين إسرائيل كأداة استعمارية تحتل أراضي إفريقية إلى قيام دول إفريقية بقطع علاقتها معها وكانت غينيا بقيادة أحمد سيكوتوري هي الدولة الوحيدة التي قطعت علاقتها الديبلوماسية مع إسرائيل بعد عدوان 1967م مباشرة ثم قبل نشوب حرب أكتوبر 1973م حد

---

[1] نادية سعد الدين، **التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي**، العرب والدائرة الإفريقية، مرجع سابق، ص151.

[2] عبد الناصر سرور، "**السياسة الاستعمارية تجاه إفريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة**"، مجلة جامعة الحليل للبحوث، المجلد 5، ع2، 2010م، ص158.

[3] حرب الأيام الستة حدثت عام 1967م بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان والعراق، الجزائر، السعودية، الكويت وانتهت بانتصار إسرائيل للمزيد انظر:(**39492(29/04/2018** www.ashams.com/article/ .

[4] حمدي عبد الرحمن، **الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا**، ط1، ، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2010م، ص49.

قطع العلاقات الديبلوماسية ففي عام 1972م قامت أوغندا بقطع علاقتها مع إسرائيل ثم تبعتها تشاد، مالي، الكونغو برازافيل، بوروندي، زائير، توجو.[1]

أخذت صورة إسرائيل بالتغيير في إفريقيا نتيجة عوامل منها دعمها للحركات الانفصالية في بيافرا وذلك لمحاولات الانفصال في جنوب السودان والتصلب وساهمت عوامل في النظام العربي في زيادة التفاعلات وتحقيق تقارب أكثر بين النظامين منها الزيادة الكبيرة في إمكانات النظام العربي نتيجة الثروة النفطية وتبدل أوضاع السوق النفطية لمصلحة المصدرين.[2]

وهناك عامل آخر في تقدم الموقف الإفريقي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة والذي وصل إلى ذروته حينما اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية قرارها التاريخي في 1973/11/21 الذي ينص على فرض حظر اقتصادي كامل على إسرائيل والبرتغال وجنوب إفريقيا وروسيا وعلى إقامة علاقات وثيقة بين أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية.[3]

قد رحب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر 1973 بعودة العلاقات العربية مع الدول الإفريقية وأشاد بتعاون منظمة الوحدة الإفريقية ثم جاءت دعوة مؤتمر القمة العربي في الرباط 1974 لعقد مؤتمر قمة عربي مشترك لتمثل نقطة تحول هامة في علاقات التعاون العربي الإفريقي وإشارة واضحة لاهتمام الدول العربية بتمتين روابطها مع الدول الإفريقية والدخول في مرحلة جديدة من التعاون العربي الإفريقي أثمرت بانعقاد مؤتمر قمة التعاون العربي الإفريقي عام 1977 في القاهرة.

---

[1] حمدي عبد الرحمن، **الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا**، المرجع سابق، ص20.

[2] ناصيف حتى، **العرب والأفارقة في عالم متغير**، في العرب وافريقيا،مرجع سابق، 716.

[3] محمد فائق، **آفاق العلاقات العربية الإفريقية**، في العرب والدائرة الإفريقية، مرجع سابق، ص250.

كان لهذا التعاون العربي الإفريقي تأثير على العلاقات الإفريقية الإسرائيلية حيث ازداد عدد الدول الإفريقية التي قطعت علاقتها الديبلوماسية [1]مع إسرائيل واستمر هذا الموقف حتى بداية الثمانينات حيث أكدت القمة الإفريقية التي عقدت في نيروبي وقوفها الحازم ضد العدوان الإسرائيلي.[2]

[1] أنظر الملحق رقم 01 .

[2] سرور شلش إسماعيل، ""**العلاقات العربية الإفريقية المعاصرة في ظل الوجود الإسرائيلي في القارة الإفريقية**"، الشؤون العربية، ع 32، أكتوبر 1983م، دار المنظومة 2018م، ص56، ص57.

نستنتج مما سبق ذكره أن الاستعمار بمختلف إشكاله حول إضعاف الوجود العربي في إفريقيا إلا أنه لم يتمكن من ذلك .فقد تصدى العرب لذلك ، من خلال دعم حركات التحرير الإفريقية سياسيا وعسكريا وإعلاميا خاصة مصر والجزائر ، هذا التضامن كان بمثابة تغير كبير في العلاقات العربية الأفريقية كما كان محاولة إسرائيل النفاذ إلي داخل القارة الإفريقية الأثر الوضع لزيادة الدعم العربي الإفريقي وخاصة بعد قطع الكثير من الدول الإفريقية علاقاتها مع الكيان الصهيوني.

الفصل الثاني :

آليات التعاون العربي الإفريقي

المبحث الأول : جامعة الدول العربية والتعاون العربي الإفريقي

المبحث الثاني : مؤسسات التعاون العربي الإفريقي صناديق التنمية الثنائية:

المبحث الثالث: المؤتمر العربي الإفريقي 1977م

الفصل الثاني : آليات التعاون العربي الإفريقي

لقد استخدمت الدول العربية عدد من الوسائل من أجل تحقيق تعاونها الاقتصادي مع الدول الإفريقية وقد شملت تلك الوسائل جامعة الدول العربية التي كان لها الدور في تعزيز التعاون العربي الإفريقي إضافة إلى وسائل مالية وطنية وأخرى جماعية، إضافة إلى أن قرارات مؤتمر القمة العربي الإفريقي بالقاهرة 1977م علامة بارزة على طريق التعاون العربي الإفريقي.

المبحث الأول : جامعة الدول العربية والتعاون العربي الإفريقي

1- نشأة جامعة الدول العربية

تم إنشاء جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945م حيث وقع ممثلو الدول العربية الست (مصر، سوريا، لبنان، وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية) على ميثاق الجامعة العربية في مؤتمر عقد بالإسكندرية، ووقع على الميثاق في 5 ماي 1945م ولعبت جامعة الدول العربية دورا فعالا في تقارب وجهات النظر العربية تجاه المسائل الإفريقية واهتمت مباشرة عقب قيامها بالقضايا الإفريقية.[1]

2- دور جامعة الدول العربية في التعاون العربي الإفريقي:

أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم 134 الصادر في 11 ديسمبر 1946م وحرض مجلس الجامعة على تأييد الحركات التحررية في القطاعات الإفريقية المكافحة للنظم الإستعمارية، كما أيد مجلس جامعة الدول العربية الوحدة الترابية للدول الإفريقية وتصفية الاستعمار بالدار البيضاء ومما جاء في القرار:

[1] سامية بيبرس ،"**جامعةالدول العربية وتعزيز العلاقات العربية الإفريقية**"، السياسة الدولية، ع169، جويلية 2007م ، ص 117.

- الدعوة إلى الوحدة الإفريقية.
- التأكيد على مبدأ عدم الانحياز والحياد الإيجابي.
- محاربة الاستعمار القديم والجديد.
- التأكيد على مبدأ المحافظة على سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها.[1]

والذي دعا إلى ضرورة قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب إفريقيا وروديسيا وتطبيق الحظر التام لتصدير البترول العربي لها.[2]

من تداعيات حرب أكتوبر 1973م استخدام البترول كسلاح اقتصادي تجاه الدول المستهلكة عامة خصوصا عندما تتوفر الإرادة السياسية، هكذا فلقد أعربت الدول العربية المصدرة للبترول في الاجتماع المشترك بين اللجنة الإفريقية ووزراء البترول العرب المنعقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة في الفاترة بين 22-23 جانفي 1974م[3]، عن استعدادها مجتمعة و منفردة لتقديم أية مساعدات فنية ممكنة لتحقيق نقل البترول العربي لتزويد الدول الإفريقية بحاجاتها الفعلية من البترول.[4]

كما أوصى وزراء البترول العرب بإنشاء صندوق القروض للمساعدة في تمويل شراء البترول، برأس مال قدره 200 مليون دولار يلحق فيما بعد ببنك التنمية كرد على المشكلتين اللتين واجهتنا الجامعة العربية وهي مسألة الإسراع في إيصال المعونة العربية لإفريقيا،

---

[1] المختار الطاهر كرفاع،"**فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي**"، المجلة الجامعة، ع15، مج 3، 2013م، ص149.

[2] عادل حامد الجادر، "**العلاقات الإسرائيلية الإفريقية**"، دراسات عربية، ع3، 24 جانفي 1988م، ص53.

[3] محمد حلمي رجب يحي، مرجع سابق، ص407.

[4] محسن علي الجبوري عصام، "**العلاقات العربية الإفريقية 1961-1977**"م، ماجستر في العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة 1978م، ص505-506.

ومسألة إتحالة مراجعة النظام الدولي لتسعير البترول، على اعتبار أن منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) تضم دولا عربية ودولا غبر عربية.[1]

انعقد مؤتمر التعاون العربي الإفريقي الأول وحضره من الجانب العربي ممثلو السعودية ومصر والإمارات والكويت وسوريا والعراق وقطر وليبيا والجزائر والبحرين بالإضافة للأمين العام لجامعة الدول العربية ناقش المؤتمر عدة قضايا من بينها: مشكلة النفط بكل جوانبها، ضمان تزويد الدول الإفريقية بحاجاتها من البترول، نجم عن المؤتمر التأكيد على القرارات التي اخذها وزراء البترول لصالح الدول الإفريقية.

كما أصدر مجلس الجامعة العربية عام 1953م قرارا بخصوص أسس التعاون ودعم التضامن العربي الإفريقي ومما جاء فيه:

1- أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسي لدى المجموعة الآسيوية والإفريقية.

2- تبادل الوقود السياسي والتعاون في الميدان السياسي على جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية.

3- اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقات بين دول الجامعة العربية ودول المجموعة الآسيوية والإفريقية بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عال.[2]

وفي مجال التعاون العربي الإفريقي أرست ورسمت القواعد العامة لهذا التعاون في الدورة 28 بتاريخ 17 نوفمبر 1957م، وجاء في القرار الصادر عن الجامعة رقم 1393:

1- العناية بتصميم التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي في هذه الدول.

2- إنشاء مكاتب للجامعة العربية فيها.

---

[1] عادل حامد الجادر، مرجع سابق، ص55.

[2] حماد مجدي، "**دور الجامعة العربية في التعاون العربي الإفريقي، ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح**"، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983م، دار المنظومة، 2018م، ص51.

3- تنظيم تعاون بين البعثات العربية والجاليات العربية في جنوب إفريقيا وسائر البلاد الإفريقية والآسيوية.[1]

أما عن دور الجامعة العربية في مكافحة الاستعمار فإنها كانت المنبر الذي استطاعت الدول الخاضعة للاستعمار أن تعلن من فوقه رأيها أخذت المساندة العربية طابعا أكثر اهتماما في فترة ما بعد حرب أكتوبر 1973م، وظهرت أول بوادرها في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر من 26-28 نوفمبر 1973م.[2]

ولتجسيد ذلك عقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط في الفترة من 26-29 أكتوبر 1974م وقرر المؤتمر عدة امتيازات للدول المستفيدة من قروض الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية والبنك العربي للتنمية وكذا الصندوق العربي للمعونة الغينية[3]، ومن أجل تعزيز العلاقات العربية الإفريقية قامت جامعة الدول العربية في بداية عام 1974م بإقامة إدارة الشؤون الإفريقية والقطاعات المختلفة وعلاقة الدول العربية بإفريقيا على الصعيدين الثنائي والجماعي من أجل تحديد إمكانيات التعاون العربية والمصالح المشتركة والعمل على تنسيق الجهود العربية مع الدول الإفريقية.[4]

ثم أعقب ذلك قرار مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط أكتوبر 1974م حيث أقر عقد مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول الذي عقد في القاهرة في سنة 1977م.[5]

---

[1] صبري صلاح، **إفريقيا وراء الصحراء**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960، ص375.

[2] محمد حلمي يحي، "**الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية**"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1974م، ص64.

[3] حامد الجادر عادل، مرجع سابق، ص56.

[4] محسن علي الجبوري عصام، مرجع سابق، ص514.

[5] عبد العزيز عبد الله الصرعاوي، "**حول العلاقات العربية الإفريقية وتعزيز التضامن بين جناحي الأمة العربية في منظمة الخليج العربي والمغرب العربي**"، البحث العلمي، المغرب، مج 23، ع38، 1988م، ص178.

المبحث الثاني : مؤسسات التعاون العربي الإفريقي:

أولا : صناديق التنمية الثنائية:

1- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية:

تم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية في 31 ديسمبر 1961م وهو بهذا يعد من أقدم المؤسسات التمويلية العربية، وتتسم مساعدة الصندوق بتنوع جغرافي متزايد، وسياسة الصندوق تستهدف مساعدة الدول التي يتعامل معها على استكمال بنيتها الاقتصادية.[1]

وفقا للتقرير السنوي لعام 1974م مول الصندوق الكويتي 4 مشاريع:

في أوغندا، في تربية الماشية وصناعة السكر والطاقة الكهربائية وبناء خزانات ومطاحن وصوامع للقمح، وفي تنزانيا مول الصندوق صناعة النسيج وفي روندا ساعد في تمويل مشروع لزراعة الشاي وتصنيعه، وفي مدغشقر قام بمشروع لبناء الطرق وفي مالي اهتم الصندوق بمشروعين يخصان التوسع في أراضي الري وإعداد مصنع للإسمنت كذلك مول الصندوق مشروعا كبيرا خاص بحوض السنغال مع 3 دول أخرى، موريتانيا، مالي، السنغال، هذا بالإضافة إلى اسهام الصندوق في منظمات انمائية دولية.[2]

أ-أهداف الصندوق ووسائل العمل:

يمكن إجمال أهداف الصندوق في النقاط التالية:

- توسيع العمليات المالية لكافة الدول النامية.

- يتعاون الصندوق مع المنظمات الدولية لاستفادة من خبراتها في مجال التمويل الانمائي ويقدم الصندوق خدماته على أساس تمويل المشاريع وإنجاز الأعمال الخاصة بوحدة انتاجية معينة كإقامة مصنع.

---

[1] أحمد يوسف القرعي، **حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بإفريقيا**، في العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص291.

[2] أمين أسير، **العرب وإفريقيا**، ط1، 1980م، دار الحقائق، بيروت، لبنان، ص128.

2-الصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية :

أنشأته الحكومة السعودية عام 1974م برأسمال قدره 845 مليون دولار[1]، ارتفع حتى بلغ عشرة مليارات من الدولارات، يسهم هذا الصندوق في التنمية الاقتصادية للبلاد العربية والبلدان النامية من خلال منح القروض بتسهيلات كبيرة بقصد دعم الدول الأقل نموا بتوفير ما يلزمها من الأموال وفق احتياجاتها التنموية.[2]

أ-مشاريع الصندوق :

لقد ساهم الصندوق السعودي للتنمية منذ بدء نشاطه في عام 1975م في تمويل 220 مشروع في مختلف قطاعات النقل والاتصالات والزراعة والطاقة والبنية الاجتماعية (المياه، الصرف الصحي، التعليم، الصحة، الإسكان، التنمية الحضرية، الصناعة والتعدين، والقطاعات الأخرى)[3]

ب- أهداف الصندوق :

يسعى الصندوق إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في تمويل المشروعات التي من شأنها تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية.
- تحقيق توزيع فعال لما هو متاح لدى الصندوق من موارد مالية.
- صيانة الموارد المالية المودوعة لدى الصندوق للمحافظة عليها.[4]

---

[1] عامر أحمد أمين، "**البترودولار العربي والحوار مع إفريقيا**"، مجلة البحوث والدراسات العربية، مصر، ع14، 1987 دار المنظومة، 2018.

[2] أمين أسير، مرجع سابق، ص128.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "**الصندوق السعودي للتنمية، تمويل 330 مشروع في 44 دولة إفريقية بـ 62 مليار**"، آراء حول الخليج، ع109 يوليو، 2016م، ص6.

[4] حسين عمر، **المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993م، ص514.

- يقوم الصندوق بدور تنفيذ المشروعات حيث يقوم بدراسة المشروع وتبادل الخبرات الفنية والإدارية لرفع الخطط التنفيذية.

- يقوم الصندوق بدراسة المشروع من حيث جوانبه المالية والاقتصادية والاجتماعية كالتأثير على الدخل القومي ومميزات المدفوعات وحسابات الدولة.[1]

ج-وسائل عمل الصندوق:

كما تتمثل الوسائل التي يستخدمها الصندوق في سبيل تحقيق من إنشائه بالتالي:

- تقديم العروض والكافلات.
- تقديم المنح على سبيل المعونة الفنية وتوفير أنواع المساعدة الفنية الأخرى.
- المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي.
- الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل الكويت فيها.[2]

3- صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية:

أنشئ بتاريخ 15 يوليو 1971م وأصبح نشاطه الفعلي في أوائل مارس 1973م[3]، يستهدف مساعدة الدول العربية والإفريقية والآسيوية على تنمية اقتصاداتها عن طريق مدها بالقروض والمساهمة في رؤوس أموال مشاريع التنمية بها وتقديم المعونات الفنية للدراسات

[1] خريف عبد الوهاب، "**التعاون جنوب جنوب، الأوبك والدول النامية الجربة والآفاق، دراسة مقارنة**"، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 1980م، ص106-107.

[2] هيكل فتوح ،حنفي حسن، **الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية القاهرة،2001، ص34.

[3] أحمد يوسف القرعي، **حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بإفريقيا**، في العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص292.

الاستطلاعية والاستثمارات الفنية، أما القروض فهي من النوع الطويل الأجل إذ تتراوح مدتها ما بين عشرة إلى خمسة عشر سنة بفائدة قدرها ما بين 3% إلى 5%.[1]

أ-أهداف الصندوق :

من أهم أهداف الصندوق ما يلي:

- مساعدة الدول العربية والإفريقية والآسيوية النامية بتقديم القروض أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات لتدعيم نموها الاقتصادي.

- المشاركة في تأسيس المؤسسات المالية التي تؤمن قيام الصندوق بأعماله على أفضل وجه.

- دعم وتحسين الأحوال المعيشية في الدول المستفيدة وتهيئة بيئة اقتصادية مواتية تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي واستمراره وتلبية الحاجيات الإنمائية الملحة لهذه الدول والاستجابة لأولويات البرامج الإنمائية.[2]

ثانيا : مؤسسات التنمية متعددة الأطراف ذات الوجهة الإقليمية:

1- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية لدول إفريقيا:

يعتبر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا أهم المؤسسات العاملة في مجال العمل العربي الجماعي.

أ-تأسيس المصرف العربي للتنمية:

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بموجب قرار مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر 26-28 نوفمبر 1973م واختير الخرطوم مقرا له، بدأ نشاطه في عام

[1] أمين أسير، مرجع سابق، ص128.

[2] أحمد مدني محمد، "**دور مؤسسات التمويل العربية في التنمية الاقتصادية، دراسة تجربة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا**"، مجلة المصرفي السودان، ع51، مارس 2009م، دار المنظومة، 2018م، ص09.

1975م، وهو عبارة عن وكالة مالية ذات نشاط متعدد الأطراف بهدف تنشيط تدفق رؤوس الأموال العربية للتنمية في إفريقيا.[1]

ب-أهداف ووظائف المصرف:

يتمثل الهدف الرئيسي لإنشاء المصرف العربي في دعم التعاون العربي الإفريقي في المجال الاقتصادي، المالي والغني وتجسد هذا التعاون على أساس من المساواة والصداقة ومن أجل تحقيق هذا الهدف عهد إلى المصرف المهام التالية:

- الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية.
- تشجيع رؤوس الأموال العربية في التنمية الإفريقية.
- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية الإفريقية[2] وتحقيق لذلك يقوم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بما يلي:
- منح القروض وضمانات لمؤسسات التمويل التنموية المحلية أو المختلطة أو الاقليمية.
- الاسهام في تمويل المشاريع الاقتصادية الهامة ولا سيما في القطاعات الصناعية والزراعية وذلك للتخفيف من العجز في موارد التمويل الخارجي.
- كفالة عون فني ومالي للبلدان الإفريقية بهدف تحديد المشاريع الملائمة لتنميتها الاقتصادية وإعداد برامج وخطط خاصة بها والإشراف على مختلف مراحل إنجاز تنفيذها.
- تقديم عون فني ومالي للبلدان الإفريقية لتحسين الإنتاج ومسايرة العبوم الحديثة.[3]

---

[1] فرغلي علي تسن هريدي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008م، ص330.

[2] محمد عبد المولى هندي، "**أهداف الدبلوماسية العربية في إفريقيا من منظور الأمن والتنمية**"، ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1990م، ص46.

[3] أمين السبر، مرجع سابق، ص126.

ج-الجهات المستفيدة من المصرف:

لقد أوضحت اتفاقية إنشاء المصرف بوضوح تام الجهات التي يمكن أن تستفيد من عمليات المصرف وخدماته وقد حددت هذه في الآتي:

1- حكومات الدول الإفريقية بما في ذلك أية ولاية أو وكالة أو جهاز تابع لها.

2- المؤسسات العامة أو الخاصة والهيئات أو المشروعات العاملة في الدول الإفريقية والتي تملكها بصفة جوهرية هذه الدول أو مواطنون لها.

3- المؤسسات المشتركة الإفريقية أو الإفريقية العربية التي تؤسس لأغراض التنمية الاقتصادية وتكون في حاجة لتمويل مشروع معين.

إن تحديد هذه الجهات المستفيدة من عمليات المصرف وخدماته يعني أن المستهدف هو دعم الحكومات الإفريقية بصفة أساسية.[1]

د-الدول العربية المساهمة في إنشاء المصرف:

لقد ساهمت في إنشاء المصرف الدول الموقعة على اتفاقيته وكانت ثماني عشرة دولة عربية هي: العراق، سوريا، السعودية، ليبيا، تونس، الإمارات، البحرين، الجزائر، الأردن، السودان (دولة المقر)، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، موريتانيا، المغرب.[2]

وبحسب التقرير السنوي للمصرف نجد أن أكبر حصة من رأس مال المصرف هي التي تملكها المملكة العربية السعودية وتقدر بحوالي 24.5 بالمئة تليها الجماهيرية الليبية التي تقدر حصتها بحوالي 16.3% من رأس مال المصرف، وعند احتساب ما تملكه

---

[1] سالم حسين البرناوي، **العلاقات العربية الإفريقية، دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية**، ط1، 2005م، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ص ص 239-240.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي** ،ط2،المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسة، بيروت، أبريل، 2013م، ص86.

السعودية وليبيا والكويت والعراق والإمارات العربية وقطر نجد أن جميع مساهمتها تشكل حوالي 90 بالمئة من رأس مال المصرف.[1]

هـ-الهيكل التنظيمي للمصرف:

يتكون المصرف العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا من:

1- مجلس المحافظين: يتألف من وزراء ماليات ثماني عشرة بلد عضو وهو السلطة العليا للمصرف العربي، من بين اختصاصات مجلس المحافظين سلطة تحديد سياسة المصرف وزيادة رأسماله وتعيين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

2- مجلس الإدارة: يتألف من أحد عشر عضو، ومدة تعويضها المديرين أربع سنوات قابلة للتجديد ولكل دولة عربية تسهم في رأس مال المصرف بمائتي سهم أو أكثر حق العضوية بمجلس الإدارة.

3- الرئيس المدير العام: رئيس مجلس الإدارة هو الرئيس المدير العام للمصرف ويعطي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد وهو الممثل القانوني للمصرف وهو الموظف الأعلى للجهاز التنفيذي للمصرف.[2]

2-الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية:

أوضحت بإنشائه لجنة الشؤون السياسية للجامعة العربية، وأقر هذه التوصية أيضا مجلس الدول العربية تم إقراره في الفترة من 25-28 مارس 1974م يعمل تحت إشراف جامعة الدول العربية بموارد مودعة تقدر بحوالي 25 مليون دولار، وهو معد لتوفير المعونات الفنية للبلاد الإفريقية.[3]

---

[1] سالم حسين البرناوي، مرجع سابق، ص240.

[2] أمين السبر، مرجع سابق، ص ص 126-127.

[3] نفس المرجع السابق، ص143.

أ-أهداف الصندوق:

إن الغرض من إنشاء الصندوق هو تبادل المعونة الفنية مع الدول الإفريقية ويمكن إجمال أهدافه فيما يلي:

- البحث عن مجالات جديدة للتعاون الإنمائي والفني بين الدول العربية والإفريقية.
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية وكذا دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات ذات الطابع المشترك وتوفير المناخ الملائم لتنفيذها.
- معاونة الدول العربية والإفريقية في بناء المؤسسات اللازمة لدفع وتأييد الجهود الإنمائية.
- التنسيق بين جهود الدول العربية والإفريقية فيما يتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي واجتذاب المعونات الخارجية والعمل على تحسين كفاءة استخدامها.
- العمل على توجيه رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار في مشروعات عربية للوفاء باحتياجات التطور العلمي والتكنولوجي بالدول العربية والإفريقية.[1]

بالنسبة لعمليات الصندوق يمكن حصرها في ثلاث مجالات:

- تقديم المعونة الفنية لدعم الجهود الإنمائية للدول العربية والإفريقية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.
- تقديم المعونات في ميادين الزراعة وصيد الأسماك والثروة المائية والكشف عن الموارد المائية.
- تشمل المعونات التي يقدمها الصندوق ودراسات الجدوى الاقتصادية وتطوير أساليب ووسائل الانتاج وتنمية المهارات الفنية لتنفيذ المشروعات الإنمائية.[2]

---

[1] راضي إبراهيم، "**التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي**"، مجلة المال والتجارة، مصر، مج 9 ، ع95، مارس 1977م، دار المنظومة، 2018م، ص03.

[2] محمد حلمي رجب يحي، مرجع سابق، ص454.

وفيما يخص أعمال الصندوق العربي للمعونة الفنية في مجال العلاقات الثقافية نذكر:

1- تقديم عدد من الفنيين والمدرسين وتقديم المنح الدراسية في المجالات المختلفة.

2- مساهمة الصندوق في دعم وتأييد الذاتية النطاقية العربية الإسلامية بإيفاد عدد من الأساتذة إلى دول إفريقية كثيرة منها: كينيا، النيجر، السنغال.

3- قدم الصندوق أكثر من 550 منحة دراسية وتدريبية وعقد عدد من الدورات في مختلف مجالات التدريب لعدد كبير من الأفارقة.[1]

من الدول الإفريقية المستفيدة من خدمات الصندوق العربي للمعونة الفنية نذكر: السنغال، زامبيا، النيجر، رواندا، بورندي، غينيا، غانا، كينيا.[2]

3- الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية:

أنشئ بقرار من وزراء البترول العرب في اجتماع القاهرة في الفترة 22-23 جانفي 1974م لمساعدة الدول الإفريقية بتقديم القروض لها[3] وأن تشرف عليه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وقد ساهمت في رأس مال الصندوق العربية الآتية: السعودية، الكويت، العراق، عمان، الإمارات، الجزائر، قطر.[4]

أ-أهداف الصندوق:

يهدف الصندوق إلى منح قروض إلى الدول الإفريقية، على ضوء تنسيق بين الأمانة العامة للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وأن تكون هذه القروض بشروط ملائمة (بفائدة 1% سنويا لتغطية المصاريف الإدارية وأن تكون مدة سداد القرض ثماني سنوات

[1] سالم حسين البرناوي، مرجع سابق، ص ص 307-308.

[2] بغدادي، **الجماعات العربية في إفريقيا**، في العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص851.

[3] رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص441.

[4] فرغلي علي تسن هريدي، مرجع سابق، ص330.

ومدة السماح ثلاث سنوات) وذلك لمساعدة عدة دول إفريقية على مواجهة أسعار البترول، والحقيقة أن إنشاء هذا الصندوق كان مواجهة لمشكلتين اعترضتا جامعة الدول العربية وهما:

- الاسراع في تقديم المعونة المالية للدول الإفريقية.
- استحالة تعديل النظام الدولي لتسعير البترول.

قرر مجلس إدارة المصرف العربي للتنمية في إفريقيا في اجتماعه الأول اتخاذ الخطوات اللازمة للتشاور مع جامعة الدول العربية لنقل إدارة الصندوق إلى المصرف نظرا لتشابه عملهما وكان ذلك بدءا من 1977م.[1]

ثالثا : مؤسسات التنمية متعددة الأطراف ذات الوجهة العالمية:

1- البنك الإسلامي للتنمية:

أسس البنك في جويلية 1974م خلال المؤتمر الخامس لوزراء خارجية الدول الإسلامية برأس مال قدره 2.4 مليار، ويضم في عضويته 44 دولة منها كل الدول العربية كما يضم أكبر الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة غامبيا 80%، مالي 60%، النيجر 90%، السنغال 85%.[2]

أ-أهدافـــــه :

دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية أما الوظائف الأساسية للبنك فتشمل على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الانتاجية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال

[1] سالم حسين عمر البرناوي،**استراتيجية التعاون العربي الافريقي 1967 1986م** ،ط1، 2005م، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ،ص171.

[2] محمود الإمام محمد، **العمل الاقتصادي العربي المشترك، أبعاده وتطوره**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2001م، ص248.

أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن على البنك أن يقون بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وأن يتولى النظارة على الصناديق الخاصة وللبنك قبول الودائع ومن مسؤوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في السلع الإنتاجية ويقدم المساعدة الفنية.[1]

2- صندوق الأوبك للتنمية الدولية:

تم تأسيس صندوق الأوبك للتنمية في سبتمبر 1976م بواسطة 13 دولة مصدرة للبترول في فيينا (منها 7 دول عربية) يقدم الصندوق الدعم للدول الفقيرة ومنها عدد كبير من الدول الإفريقية وشروط اقراض ميسرة بدون سعر فائدة وفترة سداد تتراوح بين 20-50 سنة، وفترة سماح طويلة.[2]

يعد الصندوق من أهم المؤسسات المالية التي أنشئت بغرض رئيسي وهو المساهمة في تنمية دول العالم النامي ومنها على وجه الخصوص الدول الإفريقية التي تشكل الغالبية، وجاء في اتفاقية إنشاء الصندوق أن الجهات المستفيدة من هذا الصندوق هي الدول النامية، كما جاء أن الصندوق يولي أهمية خاصة لاحتياجات الدول الأقل نموا.[3]

أ- أهداف الصندوق:

الهدف من نشأة صندوق الأوبك تقديم القروض والمساعدات للدول النامية بغية تمويل مشاريع التنمية فيها على ثلاث مستويات:

- تمويل العجز في موازين المدفوعات.
- تمويل برامج أو مشاريع إنمائية معينة.

[1] أمين أسبر، مرجع سابق، ص147.

[2] أحمد مدني محمد، مرجع سابق، ص10.

[3] سالم حسن عمر البرناوي، مرجع سابق، ص184.

- المساهمة باسم الأطراف المتعاقدة الأعضاء بمؤسسات الإنماء الدولية التي تستفيد منها الدول النامية.[1]

المبحث الثالث: المؤتمر العربي الإفريقي 1977م

أخذ التعاون العربي الإفريقي أبعاد جديدة بعد عام 1973م حيث نشط الجانبان إلى إعطائه شكلا مؤسسيا، بحيث أنشأت عدة مؤسسات عربية مشتركة تتولى مسؤولية تقديم العون في مجال التنمية للدول الإفريقية وقد كانت قرارات مؤتمر التنمية للدول الإفريقية وقد كانت قرارات مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول 1977م بالقاهرة علامة بارزة على طريق التعاون الاقتصادي.[2]

1- انعقاد مؤتمر القمة العربي الإفريقي:

مهدت الخطوات الإيجابية السابقة لانعقاد مؤتمر القمة العربي الإفريقي، وتم عقد المؤتمر في القاهرة في الفترة من 7 إلى 9 مارس 1977م، بحيث كان مؤشرا على الطاقات والإمكانات الكامنة في هذه العلاقات من معارك التحرير الوطني في الخمسينيات والستينيات، كما كان مؤشرا على درجة النضج المتبادل والصياغة الدقيقة لمستقبل العلاقات العربية الإفريقية.[3]

حضر المؤتمر ستون دولة عضوا من أعضاء الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وأصدروا إعلان بشأن التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية والإفريقية وقرروا بموجبه اعتماد برنامج شامل وطويل الأجل للتعاون الاقتصادي والتقني والمالي.[4]

---

[1] خريف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص148.

[2] عراقي عبد العزيز الشربيني، **العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية واقعها ومستقبلها**، الموسوعة الإفريقية، مج5 ، ماي 1977م، ص51.

[3] مجدي حماد، **العلاقات العربية الإفريقية في المنظور الغربي والسوفياتي**، في العرب وافريقيا ، مرجع سابق، ص210.

[4] علي مزروعي ، **تاريخ افريقيا العام**،المجلد الثامن، اللجنة العلمية الدولية لتحرير ، اليونيسكو، ص829.

2- قرارات المؤتمر العربي الإفريقي:

صدر عن المؤتمر العربي الإفريقي 1977م بالقاهرة أربع وثائق [1]أساسية نذكرها:

أ- الإعلان السياسي

حدد الأساس القانوني والسياسي للتعاون العربي الإفريقي والمبادئ التي يسند إليها هذا التعاون فضلا عن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وهي الدفاع عن قضايا التحرير الوطني العربي والإفريقي وبإدانة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصري والتفرقة العنصرية وجميع الأشكال الأخرى للتمييز، وتدعيم التعاون الاقتصادي وتحقيق المزيد من التفاهم بين الشعوب العربية والإفريقية.[2]

ثانيا: إعلان التعاون الاقتصادي والمالي العربي – الإفريقي:

أهم ما جاء فيه تعهد البلدان العربية والإفريقية بتقوية علاقاتها على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف في الميادين المختلفة[3]، وأهم النقاط التي جاءت في بنوده نذكر:

1- تشجيع المؤسسات المالية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية بدراسة الجدوى للمشروعات الإنمائية وهياكل البنية الأساسية في إفريقيا وإعدادها لتمويل المشروعات.

2- النظر في إنشاء شركات عامة ومختلطة بمشاركة رؤوس الأموال العربية والإفريقية في القطاعات الإنتاجية الحيوية كالتعدين والتنقيب والنقل الجوي والبري والتخزين.

---

[1] أنظر الملحق رقم 02

[2] أحمد المبارك، "**العلاقات العربية الإفريقية**"، المستقبل العربي، لبنان، مج 27، ع311، يناير 2005م، دار المنظومة، 2018م، ص122.

[3] رأفت غنيمي الشيخ، **العرب في التاريخ المعاصر**، ط1 ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2008م، ص443.

3- إنشاء وتطوير المؤسسات المختصة بتقديم التسهيلات الانمائية للتصدير بين الأقطار العربية والإفريقية.

4- تنشيط الصلات بين مؤسسات القطاع الخاص والفرق التجارية والصناعية ودراسة جدوى إنشاء غرف تجارية.

5- زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية للدول الإفريقية.[1]

6- تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الإفريقية.

7- زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

8- المساهمة في موارد الموارد المالية لبنك التنمية الإفريقي عن طريق الاقتراض من أسواق المال العربية بأفضل الشروط الممكنة.[2]

ب- إعلان برنامج عمل التعاون الإفريقي العربي:

تعهد البلدان العربية والإفريقية على تقوية علاقاتها بتحقيق التعاون في الميدان السياسي والدبلوماسي بما يحقق المعلنة والتنسيق في الميدان الاقتصادي والمالي والتجاري والعمل على تعزيز التعاون في الميدان التربوي والاجتماعي والعلمي والفني.[3]

إن التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الإفريقية والعربية يقوم بصفة خاصة على المبادئ الآتية:

- احترام سيادة جميع دولنا وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها.
- المساواة بين جميع الدول.
- السيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية.

---

[1] طاهر حمدي كنعان، **البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الإفريقية واستقلالها** ،في العرب وإفريقيا، مرجع سابق.ص451.

[2] سالم حسين عمر البرناوي،مرجع سابق، ص ص 289-290.

[3] رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص443.

- نبذ العدوان وعدم شرعية احتلال أو ضم أراضي الغير بالقوة.
- الكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية والاستقلال في جميع صورها من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.[1]

تتعهد البلدان الإفريقية والعربية بتنمية علاقاتها على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف على أسس من التعاون الشامل وطويل الأجل في الميادين الآتية:

- الميدان السياسي والدبلوماسي.
- الميدان الاقتصادي والمالي.
- الميدان التجاري.
- الميدان التربوي والثقافي والعلمي والفني والإعلامي.[2]

ج- تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الإفريقي

بالإضافة إلى مؤتمر القمة الإفريقي العربي ومجلس الوزراء الإفريقي العربي تنشأ الأجهزة المشتركة لضمان تحقيق التعاون الإفريقي العربي كما تحدد في إعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي وهي:

ج-1. مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان:

كأي مؤتمر صدر عن مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول بالقاهرة عام 1977م برنامج عمل شامل يحدد الأهداف والمبادئ التي سيتم من خلالها تنفيذ هذه الأهداف والهيكل التنظيمي المنوط به عملية التنفيذ والذي يأتي في مقدمته مؤتمرات القمة التي يشارك فيها قادة كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (22 دولة من بينها 10 دول عربية

[1] عبد المجيد خليفة الكوت، **السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص58.

[2] عبد الملك عودة، **تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي**، في العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص652.

إفريقية)، والدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية (52 دولة) ويعد الجهاز الأعلى ويجتمع مرة كل ثلاث سنوات.[1]

ثم المجلس الوزاري العربي الإفريقي ويتكون من وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية، ويجتمع مرة كل 18 شهراً، ويشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي.[2]

ج-2. اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي

لقد صدر قرار تشكيل اللجنة الدائمة من قبل مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول عام 1977 م وهي لجنة تتكون من أربعة وعشرين وزيرا أو ممثليهم ويتم اختيار اثنتي عشر منهم بواسطة جامعة الدول العربية والاثنى عشر الباقين من منظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى الأمينين لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.[3]

أما فيما يتعلق بصلاحيات اللجنة الدائمة فقد جاء في قرار التشكيل الاختصاصات الآتية:

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون العربي-الإفريقي ومتابعة تطوراته في المجالات المختلفة، وتراجع وتوجه التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها إعلان وبرنامج عمل التعاون العربي الإفريقي ويكون من بين ما تقوم به:

- ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء.
- النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون العربي الإفريقي.

---

[1] بدر حسن شافعي، **بعد قمة الكويت الثالثة هل يمكن أن يشكل العرب والأفارقة تكتلا في مواجهة الغرب**، في قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، ع19، مارس 2014م، ص60.

[2] أمين السبر، مرجع سابق، ص115.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011م، ص124.

- إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون العربي الإفريقي وتحديد صلاحياتها وقواعدها الإجرائية.

- الموافقة على المشروعات التي تقترحها مجموعات العمل المتخصصة.

- معالجة الأمور المتعلقة بالتنظيم والتنسيق العاملين من أجل إقامة التعاون.[1]

- اللجنة الدائمة تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء المشترك.

إن الفرض من قيام اللجنة الدائمة وبحسب قائمة الصلاحيات التي أنيطت هو التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التعاون العربي الإفريقي.

ويتم تشكيل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي عن طريق كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وقد جرت العادة أن تتم العضوية في اللجنة الدائمة عن طريق المناوبة.[2]

تتمحور اختصاصات اللجنة الدائمة في ثلاث أمور هي:

أولا: اختصاصات تنفيذية، حيث أن اللجنة الدائمة هي الجهة المختصة بتنفيذ أعمال التعاون.

ثانيا: اختصاصات متعلقة بالتوجيه والاشراف وهي اختصاصات عامة وتحتاج إلى المزيد من اللوائح والأجهزة ذات الطبيعة الفنية والإجرائية والقانونية.

ثالثا: اختصاصات إدارية فقد أنيط باللجنة الدائمة كذلك إنشاء مجموعات العمل المتخصصة ومجموعات العمل ومعالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق.[3]

---

[1] سالم حسين عمر البرناوي، مرجع سابق، ص224.

[2] إبراهيم حمد نصر الدين، مرجع سابق، ص124.

[3] سالم حسين عمر البرناوي، مرجع سابق، ص ص 227-228.

ج-3. لجنـــة التنسيق

تعتبر لجنة التنسيق من الأجهزة الرقابية والإدارية التي شكلها مؤتمر القمة العربي الإفريقي عام 1977م وهي بطبيعة تكزينها المصفر يمكن أن تجتمع بسهولة وتعمل على حل المشكلات الإدارية والعاجلة.[1]

لجنة التنسيق تم تشكيلها وبحسب قرار مؤتمر القمة على النحو الآتي:

1- رئيس لجنة الإثني عشر والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية عن الجانب الإفريقي ورئيس لجنة الإثني عشر وأمين عام لجامعة الدول العربية عن الجانب العربي.

2- الرئيسان المشاركان ومقررا كل من لجان العمل المعنية إذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضروريا.[2]

أما من حيث صلاحيات لجنة التنسيق فإن قرار تشكيلها قد حدد لها الاختصاصات الآتية:

1- أن تتولى مسؤولية تنسيق أعمال مجموعات العمل المختلفة تحت سلطة اللجنة الدائمة.

2- ضمان تنفيذ القرارات الصادرة.

3- معالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري المستعجل.

لقد جاء قرار مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول واضحا فيما يتعلق بتشكيل لجنة التنسيق ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة حيث أن وجود الأمينين العامين لجامعة الدول

---

[1] محمد عبد الغفار رشاد، "**الجامعة العربية ومستقبل التعاون العربي الإفريقي**"، شؤون عربية، مصر، دار المنظومة، 2018م، ص166.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص125.

العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بهذه اللجنة يشير إلى أهمية دور كل من هاتين المنظمتين في عملية التعاون.[1]

ج-4. مجموعات العمل واللجان المتخصصة للتعاون العربي الإفريقي

تعتبر مسألة إنشاء مجموعات العمل واللجان المتخصصة من ضرورات العمل في المنظمات والمؤتمرات الدولية، تهتم مجموعات العمل واللجان المتخصصة بالميادين التالية:

1- التجارة.

2- التعدين والصناعة.

3- الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات.

4- الطاقة ومصادر المياه.

5- النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية.

6- التعاون التعليمي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

7- التعاون العلمي والتقني.[2]

تم تحديد صلاحيات مجموعات العمل على النحو الآتي:

1- لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأي اقتراح ملائم ضمن اختصاصها إلى الرئيسين وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع الأخذ في الاعتبار التعليمات التي تصدرها اللجنة الدائمة.

2- تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها إلى اللجنة الدائمة.

3- لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر إنشاء لجان متخصصة لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحياتها.

---

[1] سالم حسين عمر البرناوي، مرجع سابق، ص239.

[2] محمد عبد الغفار رشاد، مرجع سابقن ص166.

4- تحدد كل من مجموعات العمل وفي نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك أسلوب عمل تلك اللجان.

5- لمجموعة العمل أن تقرر إنهاء أعمال أية لجنة متخصصة.[1]

ج-5. محكمة عربية إفريقية خاصة أو لجنة للتوثيق والتحكيم:

تنشأ محكمة إفريقية-عربية خاصة لتقديم التفسير القانوني للنصوص التي تحكم التعاون الإفريقي العربي ولرفض أي نزاع قد ينشأ.[2]

ج-6. الصندوق الخاص:

يختص بضمان تسير الأجهزة التنفيذية للتعاون العربي الإفريقي ويمول عن طريق مساهمة كل من المنظمتين بنسبة 50% فيه تحسب بانتظام على الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية كما يمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية إلى هذا الصندوق الخاص.[3]

[1] سالم حسين البرناوي، مرجع سابق، ص243.

[2] أمين اسبر، مرجع سابق، ص117.

[3] أمين اسبر، مرجع سابق، ص 117.

نستنتج من خلال مسابق ذكره تعددت وتنوعت الجهات المقدمة للعون في إفريقيا باء سما لدول العربية منها صناديق التنمية الوطنية وصناديق التنمية الإقليمية . وصندوق أوبك للتنمية الدولية وكذا البنك الإسلامي والتي تشكل الإطار المنظم لبرنامج التعاون العربي الإفريقي ، وتعد في الوقت ذاته من ابرز دلالات وخطوات التحرك بين جامعة الدول العربي ومنظمة الوحدة الإفريقية وجاء مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول عام 1977م لتعزيز هذا التعاون .

الفصل الثالث :

واقع العلاقات العربية الإفريقية

المبحث الأول: حجم المبادلات التجارية والاستثمارات العربية في افريقيا

المبحث الثاني: المعونات الإنمائية العربية للدول الإفريقية

المبحث الثالث : مستقبل التعاون العربي الإفريقي

الفصل الثالث :واقع العلاقات العربية الإفريقية

إن اتساع حجم التبادل التجاري بين العرب وإفريقيا ساعد على ترسيخ وتعميق الوحدة والتكاتل بين المجموعتين وجعل الدول القريبة تقدم مساعدات ومعونات كبيرة للدول الإفريقية وفتح مجال للدول العربية من أجل الاستثمار داخل القارة الإفريقية والنهوض باقتصاد القارة من أجل تحقيق مستقبل للتعاون العربي الإفريقي

المبحث الأول: حجم المبادلات التجارية و الإستثمار العربي في إفريقيا

1- المبادلات التجارية

لقد أصبح من سمة العصر منذ عقود أن تنمية التجارة والعلاقات الاقتصادية بين الطرفين تعد أفضل وسيلة لتنمية العلاقات السياسية على عكس من ذلك فإن العرب عموماً في علاقاتهم الدولية كانوا يرون أن تقوية العلاقات السياسية تؤدي بالضرورة إلى زيادة التبادل التجاري والاقتصادي، وهذا ما حدث في علاقة العرب مع إفريقيا[1]

ويرى بعض خبراء العلاقات العربية الإفريقية أن نوع التجارة الإفريقية مع المنطقة العربية تجارة تقليدية باستثناء الواردات والصادرات النفطية، والأقطار العربية التي لها علاقة تجارية مع إفريقيا هي: الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، كما تحظى إثيوبيا وكينيا وساحل العاج بنصيب من مردود التعامل التجاري مع الدول العربية[2]

[1] احمد حجاج، "**التعاون العربي الإفريقي بين الواقع والأمل**"، شؤون عربية ،مصر، ع 109، 2002م، دار المنظومة 2018م، ص190.

[2] عثمان عبد الرحمن أحمد، "**العلاقات العربية الإفريقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية بين المجموعتين والإفريقية 1973-1983م**"، دراسات إفريقية ،السودان، ع6، 1990، دار المنظومة 2018م، ص89.

ونجد أن غالبية صادرات إفريقيا إلى العالم العربي تتكون أساساً من سلع زراعية وخاصة الشاي، البن، التبغ، الأغذية المعلبة، في حين يشكل البترول معظم واردات إفريقيا من العالم العربي[1]

وترى بعض الدراسات أن الميزان التجاري بين الجانبين هو لصالح الدول العربية بسبب صادرات البترول أساسا ويليها الأسمدة والجزء الأكبر من التبادل التجاري بين الدول الإفريقية والعربية يتجه بصفة آنية إلى غرب وشرق وجنوب إفريقيا وبالنسبة إلى الواردات العربية فإن ما يزيد عن نصفها جاء من ست دول إفريقية هي: أثيوبيا، الغابون، كينيا، زامبيا، جنوب إفريقيا وزيمبابوي.[2]

لقد تفاوتت الدول العربية والإفريقية المختلفة في توجهها التجاري نحو بعضها البعض وخلال الفترة الممتدة من عام 1967م إلى 1976م لوحظ أن تونس ولبنان كانت صادراتها إلى القارة الإفريقية تمثل أعلى النسب العربية وقد وصلت في بعض السنوات إلى أكثر من 16% بينما دول عربية أخرى مثل ليبيا ودول الخليج العربي لم تتعدى صادراتها كمتوسط للفترة المذكورة نسبة 1% من جملة صادراتها.[3]

وعلى ضوء ما سبق فقد بلغت قيمة الصادرات الإفريقية للعالم العربي عام 1970م حوالي 1.240 مليون دولار أي نسبة 10% لحجم تجارتها وكانت عملية الصادرات في الشرق الأوسط 99.2 مليون دولار وبالمثل بلغت قيمة الواردات الإفريقية عام 1973م حوالي 1.63 مليون دولار من العالم العربي.[4]

---

[1] أحمد حجاج، مرجع سابق، ص193

[2] نفسه ،ص193.

[3] مجدي حماد، مرجع سابق، ص513.

[4] عثمان عبد الرحمن أحمد، مرجع سابق، ص98.

الا ان التجارة بين الطرفين تراجعت ودالك لعدة اسباب منها:

- ارتفاع تكاليف النقل الناجم عن انخفاض وزن الشاحنات وعدم وجود خطوط ملاحية منتظمة، كما أن معرفة التركيبات العربية بالأسواق الإفريقية محدودة جداً.[1]

- ضعف قدرة مؤسسات الانتاج في كلا الإقليمين وعدم كفء وسائل النقل والمواصلات ونقص المعلومات وسيطرة الشركات الأجنبية على تسويق الإنتاج التي تعمل كشريك منتج له مع مؤسسات وطنية في العالم العربي.

- ضيق حيز هذه التجارة العربية والإفريقية وتركزها الشديد في عدد محدود من السلع والمواد الأولية.

- توجه التجارة العربية والإفريقية نحو مركز الثقل الخارجي.

- انخفاض مستوى الانتاج العربي الإفريقي في كثير من السلع والمواد وانعدام انتاجها لكثير من هذه السلع مقارنة بالمناطق الجغرافية العالمية الأخرى.[2]

- ونلاحظ أن الدول العربية والإفريقية تعاني مشكلات رئيسية هي قضايا الإنتاج وتذبذبه وتدني مستواه في كثير من الأحيان.[3]

- وفي إطار هذا التدني التجاري وأسبابه الذي وصل إليه العرب والأفارقة طلب الجانبان من الأمين العام في الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية إعداد دراسات عن الأسواق الإفريقية والعربية بهدف تشجيع التجارة وتيسيرها في ذلك وضع الأنظمة التجارية وسد حاجات الأسواق في الجانبين وتعزيز التعاون بين المؤسسات التجارية والمعرفية ومؤسسات التأمين والاشتراك في المعارض التجارية.[4]

---

[1] أحمد حجاج، مرجع سابق، ص192.

[2] عثمان عبد الرحمن أحمد، مرجع سابق، ص190.

[3] سالم حسين عمر البرناوي، مرجع سابق، ص150.

[4] العبودي عبد الأمير، حليمة وآخرون، مرجع سابق، ص20.

2-الاستثمار العربي في إفريقيـــا:

تتمتع القارة الإفريقية بتخزين اقتصادي هائل من المواد الاستراتيجية والأولوية التي تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على انتاجها وتجارتها في وجه رغبة إفريقيا جادة في حلول الاستثمارات العربية محل الاستثمارات الأجنبية ضمن علاقة متكافئة غير استقلالية.[1]

وفي ضوء ما سبق ذكره استثمرت المملكة العربية السعودية في عدد من المشروعات في مجال الفنادق والمواد الغذائية والمقاولاتية، حيث تمتلك أكثر من 41 شركة في هذه المجالات داخل القارة الإفريقية بالإضافة إلى العديد من الشركات في الصناعات التحويلية والنفط والغاز في المغرب وجيبوتي وكينيا وأوغندا وجمهورية السودان وجنوب إفريقيا.[2]

أ-الاستثمارات الليبية :

سعت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول الإفريقية لتحقق عدد من الأهداف منها استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة والطاقات البشرية والإمكانيات المادية وتسخيرها لمنفعة شعوب القارة في إطار المشاركة الاقتصادية ومناقشة الاستثمارات الأجنبية التي تقوم على الاستغلال والاحتكار والاستحواذ على خيرات القارة وبلغ عدد الشركات الاستثمارية الليبية في إفريقيا حوالي 235 شركة في مجال الزراعة والصناعة والاتصالات والسياحة وقد أسست عدة مؤسسات لتنمية القطاعات الاقتصادية منها المصرف

[1] عبد الحسن زلزلة، "**محاولة تقييم التعاون العربي الإفريقي وآفاقه**"، المستقبل العربي ، لبنان ، مج 3، ع15، 1980م دار المنظومة 2018م، ص28.

[2] إيمان عادل عبد الحسن العوض، "**فرص الاستثمار الخليجي في الدول الإفريقية وانعكاساتها المتوقعة على المؤشرات التنمية مع إشارة خاصة لمصر والسودان**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر،ع2، دار المنظومة 2018م،ص194.

الافريقي للتجارة والذي عدة فروع في الدول الإفريقية، والمصرف الليبي الخارجي وذلك بتقديم القروض والتسهيلات المالية للدول الإفريقية.[1]

ب-الاستثمارات الكويتية :

استثمرت الشركة الكويتية الإفريقية في القطاع المالي والسياحي قرابة 155 مليون دولار في السنغال كما استثمرت مجموعة العراقي في إفريقيا في قطاع السياحة والمقاولاتية وإدارة الفنادق في جنوب إفريقيا وأثيوبيا.

ج-الاستثمارات الإماراتيـــة :

أما الإمارات فقد استثمرت بشكل كبير في جيبوتي بقيمة مليار دولار مستثمرة في عدة مجالات مشاريع الإسكان والسياحة والميناء.[2]

د-الاستثمارات السعوديـــة :

ساهم الصندوق السعودي للتنمية الذي أسس 1975 م منذ بدئ نشاطه في تمويل 330 مشروعا وبرنامجا تنمويا في مختلف القطاعات البنية التحتية المحددة ضمن إطار نشاطه التنموي في إفريقيا شملت قطاعات النقل والاتصالات والزراعة والطاقة والبنية الاجتماعية (المياه، الصرف الصحي، والإسكان) وقد جاء التركيز على القطاع الزراعي نظرا لأهميته في التنمية في العديد من الدول الإفريقية.[3]

كما قامت عدة مشاريع مشتركة بين العرب وإفريقيا تستهدف أساساً في تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي في شتى مجالاته بين الدول المعنية، وقد كانت دولة الكويت سباقة في اتباع هذا الأسلوب أهم المؤسسات المشتركة العربية الإفريقية تأسست عام 1973م برأس

---

[1] جمعة عمر عامر المودي، "**المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير عربية**" رسالة ماجستر في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،2014م، ص ص40 36 .

[2] إيمان عادل عبد الحسن العوضي، مرجع سابق، ص195.

[3] عبد الرحمن نوزاد، مرجع سابق، ص10.

مال قدره 2 مليون دينار كويتي وأهم مجالاته الإمدادات الغذائية والاستثمارات في الانشاءات السكنية.[1]

الا ان المستثمر العربي وجد صعوبة وعدة معوقات أمام استثماره في إفريقيا وذلك لعدم توفر تشريعات وميادين وشروط الاستثمار اللازمين والمعلومات المفصلة للتعرف على الضمانات والقنوات والأدوات المالية والقدرة الاستيعابية لكل قطر فضلا عن صعوبة دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات المطلوب تمويلها.[2]

وكذلك ما يبرر عدم تدفق رؤوس الأموال العربية بقوة إلى الدول الإفريقية أنه لا يوجد في إفريقيا صناعات كثيرة مربحة يمكن للعرب أن يستثمروا أموالهم فيها، كما أنه ليس بها أسواق متطورة وفوق ذلك كله فإن العرب يهدفون إلى تكوين أنماط جديدة وهو ما لا يمكن تحقيقه في إفريقيا نظرا لمحدودية المشروعات المدروسة والهيئة لاستثمار وعدم توفر المناخ المناسب.[3]

ضعف البنية التحتية في القارة الإفريقية وتخلف قطاع النقل والتشييد والبناء، وكذلك الارتباط المسبق بالأسواق الإفريقية ببعض التكتلات الاقتصادية الدولية وارتفاع الرسوم الجمركية.[4]

وعلى ضوء ما سبق قدمت عدة اقتراحات لمعالجة هذه الأوضاع السلبية سواء بالنسبة للتبادل التجاري أو تشجيع الاستثمار.

1- على الجانبين أن يعملا بجدية على خفض القيود الجمركية فيما بينها من أجل تشجيع التبادل التجاري.

---

[1] راضي إبراهيم، مرجع سابق، ص28.

[2] سالم حسين عمر البرناوي، مرجع سابق، ص183.

[3] عامر أحمد أمين، مرجع سابق، ص85.

[4] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص60.

2- زيادة برامج التعاون الفني مجال السياسة التجارية تمكن المؤسسات العربية والإفريقية من القيام بصورة منتظمة بمناقشة وإعادة النظر في الإصلاحات التي تم تنفيذها وآثارها المسكن على الترتيبات التجارية.

3- تحسين مناخ الاستثمار وخاصة في الدول الإفريقية وزيادة كفاءة المؤسسات الحكومية وإجراء اتصالات مباشرة بين الطرق التجارية الإفريقية ونظيرتها العربية.[1]

4- العمل على توسيع التبادل التجاري بين العرب والأفارقة استنادا إلى مبدأ المنفعة المتبادلة لصالح الشعبين ومن خلال اتفاقيات تجارية تهدف إلى رفع الحواجز وتبادل السلع المتواجدة لدى الطرفين بدلا من استيرادها من الدول الصناعية بكلفة عالية.

5- العمل جهد الاسكان بالاعتماد على تنفيذ المشروعات العربية والإفريقية وعلى خبرة المؤسسات الاستثمارية العربية ومؤسسات المقاولات بمختلف نشاطها.[2]

المبحث الثاني : المعونات الإنمائية العربية للدول الإفريقية

أصبح موضوع التمويل الإنمائي هو العنصر الغالب إن لم يكن المسيطر على الحوار العربي الإفريقي عامة وعلى الحوار الاقتصادي العربي الإفريقي خاصة والتمويل الإنمائي لا يستهدف مجرد الربح ولا يتم بشروط تجارية، بل يتصل بمشروعات أو برامج تنمية في دولة معينة يستهدف خدمتها ويكون هذا التمويل الإنمائي عادة بشروط أيسر من شروط التمويل عن طريق المصادر التجارية.[3]

1- العون العربي الإفريقي:

تعرضت الدول الإفريقية لعدة أزمات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وأصبحت الدول الإفريقية تدرك الخطر الذي يهدد مشاريعها الإنمائية بالانهيار نتيجة الخلل الفادح في موازين

---

[1] أحمد حجاج، مرجع سابق، ص194.

[2] عبد الأمير رحيمة العبودي، "**حول نشاطات صناديق التنمية العربية الخليجية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء**" الخليج العربي العراق، مج 16، ع3،4، 1984م، دار المنظومة 2018م، ص15.

[3] عامر أحمد أمين، مرجع سابق، ص55.

مدفوعاتها لصالح لصالح الدول الأوروبية لذلك وجهت دول إفريقيا أنظارها إلى الدول العربية المصدرة للبترول التي برزت فجأة على صرح الاقتصاد الدولي سنة 1973م كقوة اقتصادية عالمية لها اعتبارها في الأسواق المالية والنقدية كمصدر هام لتحويل العملات للمشروعات الإنمائية في العالم لما جنته من عوائد بترولية هائلة.[1]

والمبادرة الأولى حينما طلبت منظمة الوحدة الإفريقية من الدول العربية أن تقدم دفعة أولى في حدود 25% إلا أن الدول العربية قررت رفع الدفعة إلى الضعف أي 50% من القروض.[2]

بدأ الحجم الكبير من المعونات العربية بالمقياس المالي حتما بعد ارتفاع أسعار النفط في 1973-1974م فازدادت التزامات هذه المعونة باستمرار.[3]

إضافة إلى ذلك فإن حوالي ثلثي المساعدات التي قدمت إلى إفريقيا خلال الفترة 1973-1978م جاءت من الدول العربية الأعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للنفط[4](الأوبك)، احتلت المرتبة الأولى المملكة العربية السعودية إذ ساهمت بما يزيد عن الربع من إجمالي الدعم المقدم لإفريقيا خلال هذه الفترة وبحوالي 40% من المساعدات المقدمة من الدول العربية المنتجة للنفط، وأتت دولة الكويت في المرتبة الثانية إذ ساهمت بنسبة 17.8% من إجمالي الدعم العربي و 27.2% من الدول العربية المنتجة للنفط، تليها الجماهيرية العربية الليبية إذ لغت مساهمتها 13.8% من الدعم العربي الكلي و 21% من الدول العربية النفطية.[5]

---

[1] عامر احمد امين، مرجع سابق ،ص57.

[2] منصور سامي، "**التعاون العربي الإفريقي وقضية فلسطين**"، شؤون فلسطينية، فلسطين، ع39، نوفمبر 1974م، دار المنظومة، 2018م، ص62.

[3] طاهر حمدي كنعان، **البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الإفريقية**، في العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص46.

[4] أنظر الملحق رقم 03.

[5] الدعيج شعبان بن محمد، مرجع سابق، ص52.

وتشير بعض التقارير إلى أن مجموع المعونات المالية العربية للدول الإفريقية والتي أعطيت من خلال الصناديق الوطنية والمؤسسات الجماعية قد بلغت في الفترة من عام 1973م إلى 1976م لـ 2613.5 مليون دولار أمريكي بمتوسط سنوي قدره 653.2 مليون دولار.[1]

وتشكل مساهمة المصرف العربي من عام 1977م إلى 1986م قام المصرف بالموافقة على 124 قرض للدول الإفريقية المختلفة وبلغت قيمة تلك القروض 623.526 مليون دولار بمتوسط سنوي قدره 62.35 مليون دولار أما فيما يتعلق بمجموع المعونات العربية التي منحت للدول الإفريقية[2]، سواء منها المعونات والقروض الثنائية والتي تتولاها الصناديق والمصارف والشركات العربية الوطنية أو تلك التي تولتها المؤسسات الجماعية وهي على الخصوص صندوق الأوبك للتنمية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية فقد بلغت 7630.2 مليون دولار بمتوسط سنوي قدره 763.2 مليون دولار.[3]

بلغ متوسط التحويلات العربية للدول الإفريقية 950 مليون دولار في العام وما مجموعة 7600 مليون دولار خلال الفترة 1975-1982م وقد شملت هذه المساعدات معظم الدول الإفريقية إلا تلك التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، واشتكى الأفارقة من أن هذه المعونة لم تكن بالحجم المناسب لحل أزمات إفريقيا، إضافة إلى الشكوى من تباطؤ وصول هذه المساعدات إلى الدول الإفريقية.[4]

إن ما قدمته المجموعة من مساعدات مالية وفنية متنوعة إلى الجانب الإفريقي تمثلت في القروض والمنح والمشاركات والمساهمات والمساعدات الفنية، والتي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3770 مليون دولار خلال السنوات الستة السابقة 1973-1978م وكانت

---

[1] الدعيج مشعان بن محمد ، مرجع سابق،ص55.

[2] أنظر الملحق رقم 04.

[3] سالم حسين عمر البرناوي، مرجع سابق، ص193.

[4] عبد السلام الفتاح عبد الله، مرجع سابق، ص33.

66% من هذه المساعدات تفضيلية، لقد سجلت المساعدات المالية العربية زيادات متتالية من خلال القنوات الثنائية والجماعية العربية والدولية.[1]

إن أهمية الفعلية للعون العربي تتبع عدد من خصائصه الاستثنائية الخاصة التي تشكل منه نموذجا مثاليا للتعاون.

- أنه عون مقدم من دول نامية إلى دول نامية أخرى.
- أن الجهة المانحة هي نفسها في أشد الحاجة إلى هذه الموارد لتطوير اقتصادياتها المختلفة.
- إن الشروط التي قدم بها العون العربي بعيدة عن أي استقلال أو كسب اقتصادي.
- إن نسبة ما قدمته الأقطار العربية إلى الدول الإفريقية مقاسا بالناتج القومي الإجمالي يبلغ أضعاف ما قدمته الدول الصناعية المتقدمة.[2]

2- التقسيم الجغرافي والقطاعي للعون العربي الإفريقي:

أ- التقسيم الجغرافي للعون العربي الإفريقي:

بلغ مجمل التعهدات العربية لإفريقيا خلال الفترة 1973-1978م ما قيمته 3873.831 مليون دولار، وقد منح هذا العون بشكل مباشر فيما عدا مبلغ 401.935 مليون دولار ثم منح بصفة غير مباشرة لتمويل مشاريع متعددة الجنسيات أو مشاريع تهم القارة أو مؤسسات مالية إفريقية، وقد خص غرب إفريقيا من باقي التعهدات ما نسبته 55.4% بينما حصل شرق إفريقيا على 44.6% من تلك التعهدات.[3]

---

[1] عبد الحسن زلزلة، مرجع سابق، ص63.

[2] نفسه، ص66.

[3] المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، "**برنامج التعاون العربي من أجل التنمية في إفريقيا**"، شؤون عربية، مصر، ع12، فبراير 1982م، دار المنظومة 2018م، ص173.

أما العون الذي تمنحه البلدان العربية للبلدان الإفريقية الأكثر تضررا والأقل نموا قد تم بشروط تفصيلية للغاية، وفي هذا الصدد فإن البلدان الإفريقية الأكثر تضررا قد استفادت وبشروط مرنة من مبلغ 1799.915 مليون دولار من إجمالي ميزانيته العون التي تبلغ 2452.010 مليون دولار أي أن هذه البلدان قد استفادت من حوالي ثلاثة أرباع الميزانية أما بالنسبة للبلدان الأقل نموا فإن نسبة العون التفضيلي تقدر بـ 78.6% .

ب-التقسيم القطاعي للعون العربي لإفريقيا :

يشير الجدول التالي إلى الاتجاهات القطاعية لبرنامج العون العربي: [1]

القطاع	القيمة بملايين الدولارات	النسبة المئوية	القطاع	القيمة بملايين الدولارات	النسبة المئوية
الزراعة	402.880	10.4	النقل والمواصلات	570.060	14.8
الصناعات الأولية	279.260	7.2	المؤسسات المالية	229.878	6.2
الصناعات	140.214	3.6	الخدمات	226.908	8.7
التحويلية	295.288	7.6	الاجتماعية	1012.285	26.2
الطاقة	171.501	4.4	ميزان المدفوعات	58.866	1.5
صناعة البناء	52.866	1.4	التعاون الفني	314.098	8.1
السياحة والتجارة			عون البرامج		

وتشير دراسة هذا الجدول إلى أن العون الممنوح لميزان المدفوعات هو الذي ترتكز عليه أكثر من غيره التحويلات المالية خلال هذه الفترة 1973-1978 ويأتي في المرتبة الثانية قطاع النقل والمواصلات ومن الطبيعي أن يظل قطاع النقل هو القطاع الهام عند الاختيار الهادف إلى تشجيع نمو اقتصادي سريع ومحدد ثم يلي ذلك قطاع الزراعة

[1] المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مرجع سابق، ص181.

(10.4%) والخدمات الاجتماعية (8.7%) وعون البرامج (7.6%) والصناعات الأولية (7.2%).

2- إجراءات وشروط العون العربي:

إن أول سمة هامة يتسم بها العون العربي هو عدم تقيده شروط معينة[1]، فالشروط التي قدم بها العون العربي بعيدة عن أي استغلال أكسب اقتصادي، إذ أن حوالي الثلثين من مجموع هذا العون قد منح بشروط تفضيلية غير مرتبطة بشروط اقتصادية أو سياسية خلاف العون المشروط الذي تقدمه الدول الصناعية والذي يحمل معه طابع التبعية والضغط والارتباط السياسي والاقتصادي.[2]

ويجب التنويه بأن الأرقام الرسمية للمساعدات العربية لإفريقيا سواء تلك التي غطت الفترة الواقعة ما بين 1975-1982م أو من 1973-1978م لا تحكي كل قصة المساعدات العربية لدول تلك القارة في هذه الفترات إذ أن هناك معونات مالية قدمت من أطراف غريبة ولم يعلن عنها.[3]

إن الإسهام العربي في تمويل تنمية بلدان العالم الثالث حديث العهد ويرجع تاريخه إلى عام 1973، عام ما أصبح يسمى الثورة النفطية ولكن حداثة عهد الإسهام العربي في تمويل تنمية بلدان العالم الثالث لم يمارس التمويلات العربية مقدار على مسرح التعاون الدولي من أجل التنمية ومن المناسب الإشارة من جديد إلى أن حجم العون الذي تعهدت به البلدان العربية خلال عام 1975م قد مثل نسبة 45% من مجمل تعهدات مجموعة بلدان لجنة العون الإنمائي أي من مجمل تعهدات البلدان المانحة للعون باستثناء البلدان ذات الاقتصاد

[1] المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مرجع سابق، ص181.

[2] عبد الحسن زلزلة، مرجع سابق، ص62.

[3] الدعيج مشعان بن محمد، مرجع سابق، ص52،53.

الموجه، التي تعتبر مساعداتها قليلة ان لم تكن معدومة مقارنة بمساعدات بلدان لجنة العون الإنمائي أو بلدان منظمة الأوبك.[1]

المبحث الثالث : مستقبل التعاون العربي الإفريقي

1-تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي

بالرغم من كثافة وتنوع التفاعلات والمبادلات بين الجانبين فإن العرب والأفارقة لم ينجحوا في بناء هيكل بنيوي قوي ودائم يمنح التعاون بيهم فرصة الاستمرار والازدهار في المستقبل وكأن هناك إنفصاما بين الشكل والمظهر من جهة وحساب النتائج وحقائقه الجوهرية من جهة أخرى، إذ أن كثافة التفاعل وحدته محسوبة بعدد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات والزيادات، لا تقوم دليلا على أن النتائج المرجوة من كلا الطرفين قد تحققت، نشأ أساسا من غياب التصور الاستراتيجي بعيد المدى والذي يهدف إلى خلق علاقة ذات خصوصية بين العالمين العربي والإفريقي.[2]

وفي مجال التعاون الاقتصادي وهو ما نعتقد بحق أنه ركيزة التفاعل العربي الإفريقي لعل أول ما يعتقده هذا التصور المشترك الأولوياته ومستلزماته يجب على الطرفين أن يتفقا على المشروعات والبرامج والقطاعات ذات الأولوية مع الملاحظة أن الهدف الأساسي لمثل هذه المشاريع المشتركة ينبغي أن يكون توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير الموارد البشرية، وتوسيع السوق المحلية المشتركة والغاية من كل ذلك هي بالتأكيد تحقيق هدفي الأمن والانماء العربي الإفريقي.[3]

---

[1] المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مرجع سابق، ص183.

[2] عبد السلام الفاتح عبد الله، "**التعاون العربي الإفريقي التجربة والآفاق المستقبلية**"، دراسات إفريقية، السودان، ع4، 1989م، دار المنظومة 2018م، ص40.

[3] عبد الملك عودة، "**تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي المستقبل**"، المستقبل العربي، لبنان، مج 6، ع83، يوليو 1983م، دار المنظومة 2018م، ص108

2- أهـــداف التعـــاون :

إن أهداف التعاون العربي الإفريقي ووسائله ما زالت غير واضحة بالنسبة لكل من طرفيه، فعلى سبيل مثال لم تتحدد حتى الآن الأهداف العربية من التعاون الاقتصادي مع الإفريقيين هل هي مجرد تحصين قدر من التنسيق الاقتصادي في بعض المجالات كأن تسعى إلى قيام سوق مشتركة عربية إفريقية أم أنها تبعد أكثر من ذلك تعمل على تحقيق تكامل اقتصادي فعلي شامل بين الدول العربية والإفريقية.[1]

-يهدف التعاون العربي الإفريقي إلى التنمية وليس الاستغلال أو الاجحاف، التنمية التي تعود بالنفع على العرب والأفارقة معا، وبصورة تحقق أقصى قدر ممكن من العدل والمساواة بين الجانبين.[2]

-يسعى إلى التعاون والتنسيق من أجل إرساء أسس النظام الاقتصادي دولي جديد ومثل العمل من أجل تحقيق الاعتراف الدولي بالدور الإنساني والحضاري ومثل العمل على منح استخدام أطرف غير عربية وغير إفريقية للمال العربي المودع في الخارج في مشروعات تشغل الثروات الإفريقية في غير مصلحة إفريقيا.[3]

-إن التعاون العربي الإفريقي شأنه شأن كل تعاون يرمي إلى تنمية الانسان الإفريقي والعربي تنمية شاملة وبروز مجتمع بشري متطور ومتفتح ومتأصل في آن واحد متضامن ومتطلعا دوما لما هو افضل وتنمية قدرة الإنسان العربي والإفريقي على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والطاقات من أجل تحقيق اقتصاد متكامل.[4]

---

[1] راضي إبراهيم، مرجع سابق، ص5.

[2] محمد عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص150.

[3] علي أبو سن، **تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي**، تعقيب في كتاب العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص88.

[4] العياري الشاذلي، "**آفاق العمل العربي المشترك**"،الدراسات الإعلامية ،مصر،ع28،يناير 1982م، دار المنظومة 2018م، ص96.

3- مستقبل التعــاون :

الأمة العربية في نظرتها إلى المستقبل تجد لزاما عليها أن توحد علاقاتها بإفريقيا انطلاقا من المصلحة القومية وهذا ما تعرضه الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية، فالقارة الافريقية توفر عمقا استراتيجيا للمنطقة العربية، وتقف اليوم في عالم تتصارع فيه القوى الكبرى وتدفعها أوضاعها الاقتصادية وظروفها الداخلية إلى تفعيل المعونات الخارجية وهي في ذلك تحاول الحفاظ على استقلالها وسيادتها وترى في الأقطار العربية دولا أقرب إلى ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ولا تشكل أطماعا.[1]

إن مستقبل التعاون العربي الإفريقي يرتبط بميادين واسعة متشابكة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وهو مستقبل لا ينعزل عن الخبرة العربية المرتبطة بالدور التاريخي للعلاقات العربية الإفريقية ولا ينحصر في مجرد مشروعات رمزية أو دعائية تبعد عن التنظيمات الشعبية في أهداف فنية مرحلية وإنما هو مستقبل استراتيجي هدفه التنمية لكل الجانبين تعبيرا عن واقع مشترك.[2]

لا يمكن إعطاء مستقبل للتعاون العربي الإفريقي وفي آفاقه وإعطائه المزيد من الطموحات في الوقت الذي يقف فيه النظام الدولي السياسي والاقتصادي والتقني والتجاري والمالي متدهورا متداعيا إلى كساد سياسات تجارية من جانب الدول الكبرى وتراكم العجز في موازين التجارة والمدفوعات وتراجع أسواق النفط كماً وسعراً هذا كله بالذات صورة للنظام الدولي فالعلاقات العربية الإفريقية كيف تكون في عزلة عن هذا وكيف لا يتأثر هذا التعاون كليا بهذه الأحداث.[3]

---

[1] محمد عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص151.

[2] عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص82.

[3] العياري الشاذلي، مرجع سابق، ص92.

نستنتج مما سبق إن حجم المبادلات التجارية والاستثمارات العربية في إفريقيا وكذا المعونات العربية للدول النامية في إفريقيا ، ساعد في ترسيخ وتعميق الوحدة والتكامل بين الطرفين ، وتعزيز التعاون بينهم وكان لهذا التعاون أهداف كثيرة منها زيادة التقارب العربي الإفريقي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

خاتمـــة

خاتمـــــة :

إن الروابط القائمة بين العالم العربي والعالم الإفريقي روابط قوية ومتينة تستمد جذورها وأصولها من التاريخ القديم إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد وأعمق من مظاهر الجوار الجغرافي حيث يشمل الروابط الثقافية والروحية والتجارية التي نسجتها قرون طويلة من الحركة الاجتماعية والمعاملات الحضرية بين الشعوب العربية والإفريقية وذلك بحكم الجوار الذي يمتد على آلاف الكيلومترات.

كان خضوع إفريقيا والعالم العربي للإستعمار الأوروبي عاملا على بداية مرحلة من العلاقات النضالية، فالاستعمار على اختلاف مصادره وأشكاله حاول إضعاف العلاقات العربية الإفريقية وطمس معالم تاريخ العرب في إفريقيا إلا أنه في الوقت ذاته عزز من شعور العالم العربي والقارة الإفريقية بأنهما يواجهان مصيرا مشتركا وتهديدا واحدا مما كان له أثر في تدعيم العلاقات في فترة الخمسينيات مع حصول الدول العربية على استقلالها.

كان لمحاولات الكيان الصهيوني النفاذ إلى داخل إفريقيا الأثر الواضح لزيادة الدعم العربي للدول الإفريقية الفقيرة لجعلها في صفها.

كان لتأسيس جامعة الدول العربية 1945م، وقيام ثورة يوليو 1952م بمصر، وقيام ثورة 1 نوفمبر 1954م بالجزائر، ونشوب حرب أكتوبر 1973م، محطات رئيسية أثرت بشكل عام على مسار التعاون العربي الإفريقي.

تعددت وتنوعت الجهات المقدمة للعون في إفريقيا باسم الدول العربية، منها صناديق التنمية الوطنية والتي لعبت دورا محركا للتعاون العربي الإفريقي، وصناديق التنمية الإقليمية ومؤسسات ذات الوجهة العالمية، جميعها شكلت الإطار المنظم لتنفيذ برنامج التعاون العربي الإفريقي وتنسيقه ومتبعته.

تبلور التعاون العربي الإفريقي في إطاره المؤسسي والمقنن، وذلك حينما التقت الإدارتان العربية والإفريقية لتحقيق التطلعات والطموحات المشتركة، من خلال عقد العديد من المؤتمرات منها مؤتمر القمة العربي الإفريقي في سنة 1977م، والذي جاء لتعزيز العلاقات العربية الإفريقية.

دخل التعاون العربي الإفريقي مرحلة جديدة وضع فيها أسسا واضحة ومتينة لتطوير هذا التعاون في مختلف المجالات ،أهمها التبادل التجاري بين الطرفين الذي حظي باهتمام من الجانب العربي والإفريقي.

إن التعاون الاقتصادي ركن أساسي في العلاقات الدولية ولذلك كان التعاون الاقتصادي بين العرب والأفارقة حجر زاوية في التقارب بين الطرفين.

القـائمـة

البيبليوغرافيـة

القائمة البيبليوغرافية:

المراجع

1. اسبر أمين ، العرب وإفريقيا، ط1، 1980م، جار الحقائق، بيروت، لبنان.

2. باري محمد فاضل علي ،كربديةسعيد ابراهيم ،المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م، لبنان.

3. بازينة عبد الله سالم محمد ، انتشار الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر.

4. بدري فهد محمد، الصلات بين العرب وإفريقيا (الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2016م.

5. البرناوي سالم حسين ، العلاقات العربية الإفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ط1، 2005م.

6. بغدادي عبد السلام إبراهيم ، البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، أبريل 2013م.

7. بكاي منصف ،دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، ط1، دار الأمة للنشر 2017م.

8. حافظ صلاح الدين ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، يناير 1982م.

9. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 2008م.

10. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، ط1، 2010م، منتدى العلاقات العربية والدولية.

11. الدوري تقي الدين ،الدجيلي خولة شاكر ، تاريخ المسلمين في إفريقية، هيئة أبو طبي للسياحة والثقافة ط1، 2014م، الإمارات العربية المتحدة.

12. زغدود علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية، 2004م.

13. سعودي محمد عبد الغني ، قضايا إفريقية، عالم المعرفة، أكتوبر 1980م.

14. شوقي عبد القوي عثمان، التجارة بين مصر وإفريقيا في عصر سلاطين المماليك، 1817م، المجلس الأعلى للقاهرة، 2006م.

15. شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، الرياض.

16. شوقي عطا الله الحمل، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

17. صبري صلاح، إفريقيا وراء الصحراء، دار النهضة العربية، القاهرة، .

18. عزة محمد طاهر، دراسات تاريخية في العلاقات العربية الإفريقية، الزاوية، دار شموع الثقافة، 2003م.

19. عمر حسين ، المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993م.

20. غنيمي الشيخ رأفت ، العرب في التاريخ المعاصر، ط1، 2008م، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

21. فائق محمد ،آفاق العلاقات العربية الإفريقية، في العرب والدائرة الإفريقية إعداد مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 2005م، بيروت.

22. فايق محمد ،عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984م.

23. الفيتوري عطية مخزوم ، دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء (مرحلة انتشار الإسلام)، ط1 1998م، منشورات جامعة تونس، بنغازي.

24. قاسم جمال زكريا ،الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، دار الفكر العربي، 1416هـ-1996م.

25. القرعي أحمد يوسف ، ثورة 23 يوليو وتصفية الاستعمار في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو 1918م.

26. القوزيم حمد علي ، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1،2006 م، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

27. الكوت عبد المجيد خليفة السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.

28. مبارك أحمد، العلاقات العربية الإفريقية، في كتاب العرب والدائرة الإفريقية، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م، بيروت.

29. محمود الإمام محمد، العمل الاقتصادي العربي المشترك، أبعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية 2001م.

30. مزوعي علي ، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الثامن، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، اليونيسكو.

31. المنقلاتي عبد الله ،التواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

32. نصر الدين إبراهيم أحمد ، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية،ط1،مكتبة مدبولي،القاهرة،2011م.

33. النقيرةمحمد عبد الله ،انتشار الإسلام في شرقي إفريقية ومناهضة الغرب له، دار المريخ للنشر، الرياض.

34. هريدي فرغلي علي تسن ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008م.

35. هويدي أمين ، العرب وإفريقيا وقضايا الأمن المشتركة، في كتاب العرب وإفريقيا، بحوث وقضايا ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1987م، بيروت، لبنان.

36. هيكل فتوح ،حنفي حسن، الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2001م.

37. الياس أحمد ، انتشار الإسلام في شرق إفريقيا، محاضرات الموسم الثقافي الأول 1980م، طرابلس، مركز الجهاد، 1989م.

38. يحي جلال ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.

39. البرناوي سالم حسين،إستراتجية التعاون العربي الإفريقي،1967-1986، ط1، مركز العالمي للدراسات وأبحاث كتاب الأخضر، ليبيا، 2005م.

40. فضل حسن يوسف، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، في كتاب العرب وإفريقيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 1987م، بيروت، لبنان.

المقالات و المجلات العلمية :

1.إبراهيم راضي، التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي، مجلة المال والتجارة، مصر، مجلد9، ع95، مارس 1977م، دار المنظومة، 2018م.

2.بيبرس سامية، جامعة الدول العربية وتعزيز العلاقات العربية الإفريقية، السياسة الدولية، ع169، جويلية 2007م.

3.الجادر عادل حامد ، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، دراسات عربية، ع3، 24 جانفي 1988م.

4.جاسم محمد طاهر ، التواصل العربي الإفريقي ودور ليبيا في إدامته، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع18، ليبيا 2001م.

5.حجاج احمد، التعاون العربي الإفريقي بين الواقع والأمل، شؤون عربية مصر، ع 109، 2002م، دار المنظومة 2018م.

6.رشاد محمد عبد الغفار ، الجامعة العربية ومستقبل التعاون العربي الإفريقي، شؤون عربية، مصر، دار المنظومة 2018.

7.زلزلة عبد الحسن ، محاولة تقييم التعاون العربي الإفريقي وآفاقهن المستقبل العربي (لبنان)ن المجلد 3،ع15 1980م، دار المنظومة 2018م.

8.سرور شلش إسماعيل، العلاقات العربية الإفريقية المعاصرة في ظل الوجود الإسرائيلي في القارة الإفريقيةالشؤون العربية، العدد 32، أكتوبر 1983م، دار المنظومة 2018م.

9.سرور عبد الناصر ، السياسة الاستعمارية تجاه إفريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الحليل للبحوث، المجلد 5، ع2، 2010م.

10. سيد أحمد إسماعيل عثمان ، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية بغرب إفريقية، دراسات إفريقية، العدد الأول، رجب 1405هـ،أبريل 1985م.

11. شافعي بدر حسن ، بعد قمة الكويت الثالثة هل يمكن أن يشكل العرب والأفارقة تكتلا في مواجهة الغرب قرارات إفريقية، المنتدى الإسلامي، ع19، مارس 2014م.

12. الصرعاوي، عبد العزيز عبد الله، حول العلاقات العربية الإفريقية وتعزيز التضامن بين جناحي الأمة العربية في منظمة الخليج العربي والغرب العربي، البحث العلمي، المغرب، مجلد 23، ع38، 1988م

13. عامر أحمد أمين، البترودولار العربي والحوار مع إفريقيا، مجلة البحوث والدراسات العربية، مصر،ع14 1987م، دار المنظومة، 2018م.

14. عبد الرحمن أحمدعثمان ، العلاقات العربية الإفريقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية بين المجموعتين العربية والإفريقية 1973-1983م، دراسات إفريقية السودان، ع6، 1990م، دار المنظومة 2018م.

15. العبود، عبد الأمير رحيمة وآخرون، حول نشاطات صناديق التنمية العربية الخليجية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، الخليج العربي العراق، المجلد 16، ع3،4، 1984م، دار المنظومة 2018م.

16. عودة عبد الملك ، تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي المستقبل، المستقبل العربي لبنان، المجلد 6،ع83 ،يوليو 1983م، دار المنظومة 2018م.

17. العوض، إيمان عادل عبد الحسن، فرص الاستثمار الخليجي في الدول الإفريقية وانعكاساتها المتوقعة على المؤشرات التنمية مع إشارة خاصة لمصر والسودان،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،مصر ،ع2 ،2014م.

18. العياري الشاذلي، آفاق العمل العربي المشترك، الدراسات الإعلامية مصر، ع28، يناير 1982م، دار المنظومة 2018م،

19. غنيمي الشيخ رأفت ،الآفروعربية ككيان سياسي وحضاري (نموذج الدول العمانية شرق إفريقيا)، في الإسلام في إفريقيا، المؤتمر الأول، الكتاب 4، جامعة إفريقيا العالمية.

20. فائق محمد ، آفاق العلاقات العربية الإفريقية، في العرب والدائرة الإفريقية، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت، أغسطس 2005م.

21. فايق محمد ، ثورة 23 يوليو وإفريقيا، ندوة العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي، دار المنظومة، لبنان، 2016م.

22. الفتاح عبد الله عبد السلام ، التعاون العربي الإفريقي التجربة والآفاق المستقبلية، دراسات إفريقية السودان ع4، 1989م، دار المنظومة 2018م.

23. الفتاح عبد الله عبد السلام، الإفريقي، دراسات التعاون العربي إفريقية، ع4، رجب 1409هـ مارس 1989م.

24. الفيتوري عطية مخزوم ، فرنسا ومشكلة الحدود الليبية، مجلة البحوث التاريخية، ع2، يوليو 1989م، مركز الجهاد، طرابلس.

25. قارة فاطمة ، انعكاسات ثورة جويلية عام 1952م في مصر على قضايا التحرر الإفريقية، مجلة الدارساتالإفريقية، السنة الأولى، ع1، ماي2014 م.

26. كرفاع المختار الطاهر ، فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي، المجلة الجامعة، ع15، المجلد الثالث 2013م.

27. كنتي سالم محمد ، التعاون السياسي بين الدول العربية والدول الإفريقية، الحوار المتمدن، ع21،29، الصادر بتاريخ 18 فيفري 2010م.

28. المبارك أحمد ،العلاقات العربية الإفريقية، المستقبل العربي، لبنان، مجلد 27، ع311، يناير 2005م، دار المنظومة، 2018م.

29. مجدي حماد ، دور الجامعة العربية في التعاون العربي الإفريقي، ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983م، دار المنظومة، 2018م.

30. مدني محمد أحمد ، دور مؤسسات التمويل العربية في التنمية الاقتصادية، دراسة تجربة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مجلة المر في السودان، ع51، مارس 2009م، دار المنظومة، 2018م.

31. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج التعاون العربي من أجل التنمية في إفريقيا، شؤون عربية مصر، ع12، فبراير 1982م، دار المنظومة 2018م.

32. منصور سامي، التعاون العربي الإفريقي وقضية فلسطين، شؤون فلسطينية، فلسطين، ع39، نوفمبر 1974م دار المنظومة، 2018م.

33. هندي محمد عبد المولى ، أهداف الدبلوماسية العربية في إفريقيا من منظور الأمن والتنمية، ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1990م.

34. الهيتي نوزاد عبد الرحمن ، الصندوق السعودي للتنمية، تمويل 330 مشروع في 44 دولة إفريقية بـ 62 مليار آراء حول الخليج، ع109 يوليو، 2016م.

المذكـــــرات :

1. الجبوري محسن علي عصام، العلاقات العربية الإفريقية 1961-1977م، ماجستر في العلوم السياسية جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة 1978م.

2. جمعة عمر عامر المودي، المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير عربية رسالة ماجستر في العلوم السياسية، جامعة الشرق، إشراف د محمد عوض الهزايمة، الأوسط 2014.

3. حلمي يحي محمد ،الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية الحقوق، 1974م.

4. خريف عبد الوهاب، التعاون جنوب جنوب، الأوبك والدول النامية الجربة والآفاق، دراسة مقارنة/ رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 1980م.

5. لطرش صباح ،بوهرار فوزية ، دور الجزائر في دعم قضايا التحرر في إفريقيا 1945-1994م، (أنغولا، جنوب إفريقيا، نموذجين)، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017م.

6. مزروجي هشام ،نيلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا 1918م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث 2014-2015م.

الموسوعات :

1. الشربيني عراقي عبد العزيز ، العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية واقعها ومستقبلها، الموسوعة الإفريقية، المجلد الخامس، ماي 1977م.

المراجـــع الإلكترونيـــة :

1. www.ashams.com/article / 39492(29/04/2018)

.

ملاحق

الملحق رقم 01 : قطع العلاقات الإفريقية الإسرائيلية

م	الدولة	تاريخ قطع العلاقات	الأسباب الرئيسة
١	غينيا	٦ يونيو ١٩٦٧	نظام ثوري- التضامن مع مصر
٢	أوغندة	٣٠ مارس ١٩٧٢	أزمة مالية- العامل الإسلامي- دور قيادي
٣	تشاد	٢٨ نوفمبر ١٩٧٢	أزمة مالية- العامل الإسلامي
٤	الكونغو	٣١ ديسمبر ١٩٧٢	أزمة مالية- نظام ثوري
٥	النيجر	٥ يناير ١٩٧٣	أزمة مالية- العامل الإسلامي
٦	مالي	٥ يناير ١٩٧٣	نظام ثوري- أزمة مالية- العامل الإسلامي
٧	بوروندي	١٦ مايو ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
٨	توجو	٢١ سبتمبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
٩	زائير	٤ أكتوبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
١٠	رواندا	٨ أكتوبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
١١	بنين	٩ أكتوبر ١٩٧٣	نظام ثوري- التضامن مع مصر
١٢	بوركينافاسو	١٠ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر- نظام ثوري

١٣	الكاميرون	١٣ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر- دور قيادي
١٤	غينيا الاستوائية	١٤ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
١٥	تنزانيا	١٩ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر- دور قيادي
١٦	مدغشقر	٢٠ أكتوبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
١٧	إفريقيا الوسطى	٢١ أكتوبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
١٨	إثيوبيا	٢٣ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
١٩	نيجيريا	٢٥ أكتوبر ١٩٧٣	دور قيادي- التضامن مع مصر
٢٠	غامبيا	٢٦ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر- العامل الإسلامي
٢١	زامبيا	٢٦ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٢	سيراليون	٢٧ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٣	غانا	٢٨ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٤	السنغال	٢٨ أكتوبر ١٩٧٣	العامل الإسلامي- التضامن مع مصر
٢٥	الغابون	٢٩ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٦	كينيا	١ نوفمبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٧	ليبيريا	٢ نوفمبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٨	كوت ديفوار	٨ نوفمبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٩	بوتسوانا	١٢ نوفمبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٣٠	موريشيوس	١٥ يونيو ١٩٧٦	التضامن مع مصر

المرجع : حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص ص 54،55.

الملحق رقم03 : المساعدات المقدمة من المؤسسات المالية العربية و الممولة أساسا من العرب لدول إفريقيا من 1973 إلى 1978.

(بملايين الدولارات)

المؤسسة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	المجموع الكلي
البلدان العربية الأعضاء لمنظمة الأوبك	١٤٩,٥٢٩	٢٣٩,٩٣٨	٥٥٨,٣١٤	٦٠٤,٥٩١	٤١٢,٣١٢	٤٧٣,٢٤٨	٢٥٢٨,٠٣١
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	—	—	—	٠,٠٥٠	—	—	٠,٠٥٠
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	—	—	٨١,٦٠٠	٦٦,٩٠٠	٦٦,٢٤٠	٧٧,٨٧٠	٢٨٢,٦١٠
المصرف العربي لتقديم القروض للدول الافريقية	—	—	٧٢,١٥٠	٥٦,٥٠٠	١٣,٢٤٤	—	٣٢١,٧٤٤
الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية	—	—	—	٠,٤٥٧	٢,٥١١	٢,٩٢٤	٥,٩٠٢
البنك الاسلامي للتنمية	—	—	—	٧,٠٠٠	٢٥,٤٧١	٦٤,٥٤٨	٩٧,٠١٩
الصندوق الاسلامي للتضامن	—	—	٥,١٥٠	—	—	٤,٥٠٠	٩,٦٥٠
الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط	—	—	—	٧٧,٣٥٠	٦٨,٥٦٠	٧٤,١٠٠	٢٢٠,٠١٠
البنك العربي - الافريقي	—	٢,١٧٨	٦,٣٤٥	٩,٨٤٤	٤,٥٠٠	١,٠٠٠	٢٣,٨٠٧
البنك الدولي - العربي	—	—	—	٩,٥٠٠	—	—	١,٥٠٠
صندوق النقد الدولي (تسهيلات نفطية)	—	١٢١,٩٤٤	٢٦٧,٨٦٢	٨٢,٧٠١	—	—	٤٧٢,٥٠٧
المجموع الكلي	١٤٩,٥٢٩	٥٤٢,٨٥٠	١٩١,٤٢١	١٠٢,٨٩٢	٥٩٢,٨٢٨	٦٩٣,٢٠٠	٣٨٧٣,٨٣١

المرجع : بن محمد الدعيج مشعان ، المرجع السابق ، ص 51.

الملحق رقم02:

يوضح هيكلية التعاون العربي ـ الأفريقي
كما أقرها مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول
القاهرة 7 ـ 9 مارس 1977م

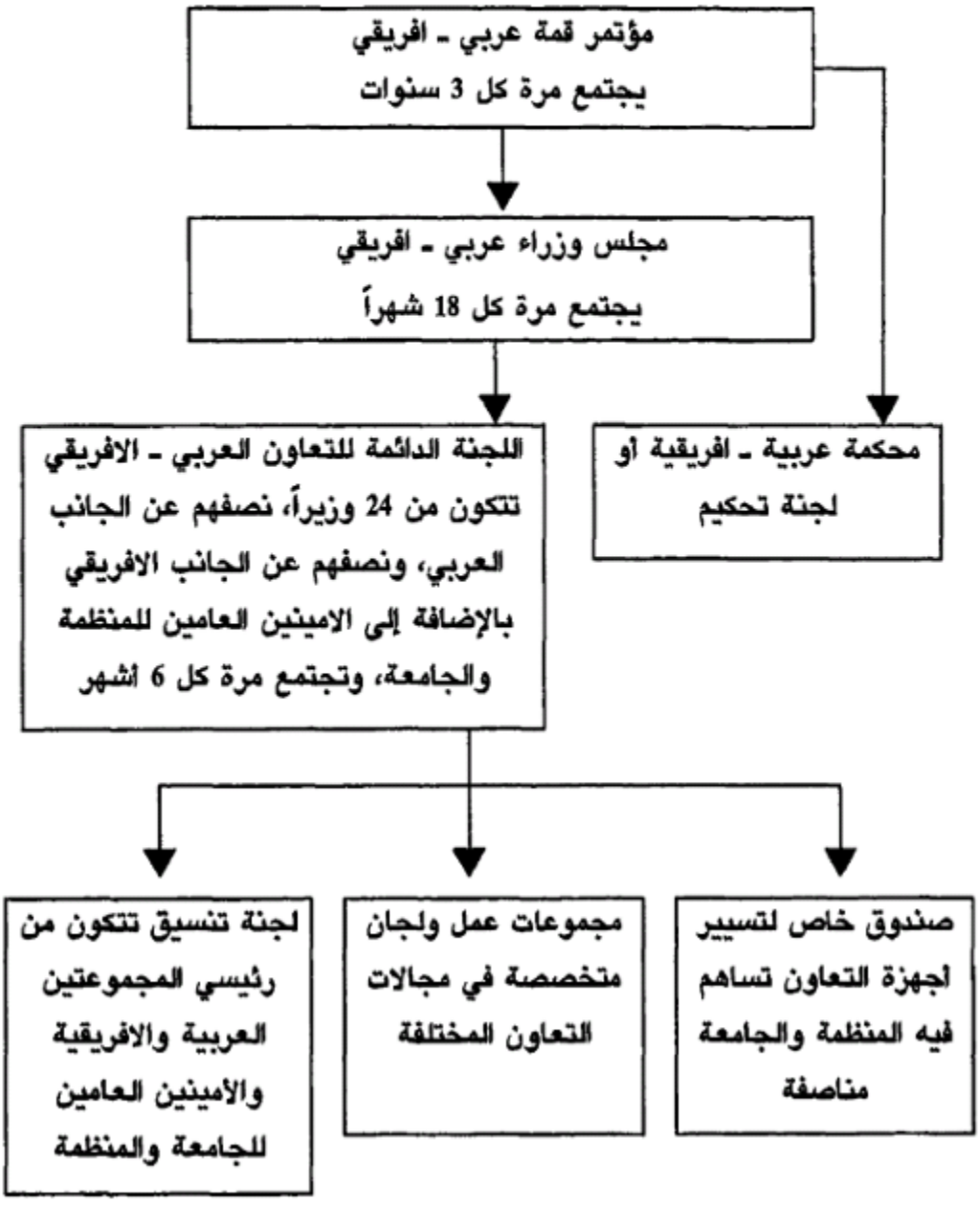

المرجع : أمين إسبر ، مرجع سابق ، ص 118.

الملحق رقم 04 :

إجمالي تعهدات العون العربي لإفريقيا في الفترة ما بين ١٩٧٣/١٩٧٧م بملايين الدولارات(٤٠):

المؤسسة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	الجملة
الأقطار العربية، وأقطار الأوبك	١٤٩,٦٣٩	٢٦٤,١٨٧	٦٣٠,٧٦٩	٥٨٩,٥٥٢	٤١٤,٣١٥	٢,٠٤٨,٤٦٢
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	–	–	–	٠٠٠,٠٥٠	–	٠٠٠,٠٥٠
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	–	١٤٦,٢٥٠	٨٣,٦٠٠	١١٨,٥٠٠	٧٩,٥٣٤	٤٢٧,٨٨٤
الصندوق العربي للمساعدة الفنية للدول العربية الإفريقية	–	–	–	٠,٤٥٧	٢,٥١١	٢,٩٦٨
البنك الإسلامي للتنمية	–	–	–	٧,٠٠٠	٢٥,٤٧١	٣٢,٤٧١
صندوق التضامن الإسلامي	–	–	٥,١٥٠	–	–	٥,١٥٠
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	–	–	–	٧٧,٣٥٠	٣٨,٥٦٠	١١٥,٩١٠
البنك العربي الإفريقي	–	٢,١١٨	٦,٣٤٥	٨,٩١٤	٤,٥٠٠	٢١,٨٧٧
البنك العربي العالمي	–	–	–	١,٥٠٠	–	١,٥٠٠
تسهيلات صندوق النقد الدولي	–	–	–	٨٣,٧٥١	–	٤٧٣,٥٥٧
الجملة	١٤٩,٦٣٩	٥٣٤,٤٩٩	٩٩٣,٧٢٦	٨٨٧,٠٧٤	٥٦٤,٨٩١	٣,١٢٩,٨٢٩

المرجع : عثمان عبد الرحمان أحمد ، مرجع سابق ، ص 96.